

ملخص مذكرة العملية

بنك أفريقيا



إصدار سندات تابعة لأجل لا محدود مع آلية لامتنصص الخسائر وإلغاء أداء القسائم

بمبلغ إجمالي أقصاه 1.000.000.000 درهم

يتكون المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل من :

- هذه المذكرة للعملية
- الوثيقة المرجعية لبنك أفريقيا المتعلقة بالسنة المالية 2020 والمسجلة من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 23 يوليوز 2021 تحت المرجع EN/EM/012/2021

الشرط "A" (قابل للمراجعة كل 5 سنوات - غير مدرج)	الشرط "B" (قابل للمراجعة سنويا - غير مدرج)
الحد الأقصى	1 000 000 000 درهم
العدد الأقصى للسندات	10000 سند تابعي لأجل لا محدود
القيمة الاسمية الأحادية	100 000 درهم
تداول السندات	بالتراضي (خارج البورصة)
سعر الفائدة الاسمي	قابل للمراجعة كل خمس سنوات بالنسبة للخمس سنوات الأولى، يحدد السعر بالرجوع إلى سعر الفائدة لخمس سنوات المحدد اعتمادا على منحى الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة لخمس سنوات كما يصدره بنك المغرب بتاريخ 1 شتنبر 2021. تضاف إليه علاوة المخاطر
علاوة المخاطرة	بين 250 و 260 نقطة أساس
ضمان التسديد	لا يشكل هذا الإصدار موضوع أي ضمان خاص
الأجل	لأجل لا محدود (مع إمكانية تسديد مسبق، بعد السنة الخامسة من تاريخ الانتفاع، والذي لا يمكن أن يتم إلا بمبادرة من المصدر وبعد موافقة بنك المغرب مع إشعار مسبق أدناه خمس سنوات)
طريقة التخصيص	مناقصة على الطريقة الفرنسية مع أولوية للشرط A (سعر فائدة قابل للمراجعة كل خمس سنوات)، ثم الشرط B (بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا)

فترة الاكتتاب: من 6 شتنبر إلى 9 شتنبر 2021 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية

يقتصر الاكتتاب في هذه السندات وكذا تداولها في السوق الثانوية حصريا على المستثمرين المؤهلين الخاضعين للقانون المغربي كما تم تحديد لائحهم في مذكرة العملية هذه

الهيئة المكلفة بالتوظيف	الهيئة الاستشارية
BANK OF AFRICA BMCE GROUP	BMCE CAPITAL CONSEIL
تأشير الهيئة المغربية لسوق الرساميل طبقا لأحكام دورية الهيئة المغربية لسوق الرساميل، القاضية بتطبيق المادة 5 من الظهير الشريف رقم 1-12-55 الصادر في 14 من صفر 1434 (28 ديسمبر 2012) بتنفيذ القانون رقم 12-44 المتعلق بدعوة الجمهور إلى الاكتتاب و بالمعلومات المطلوبة إلى الأشخاص المعنوية والهيئات التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب في أسهمها أو سنداتها، قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بالتأشير على هذا المنشور بتاريخ 4 غشت 2021 تحت المرجع VI/EM/016/2021 لا تشكل مذكرة العملية هذه سوى جزء من المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل. يتكون هذا الأخير من: ▪ هذه المذكرة الخاصة بالعملية ▪ الوثيقة المرجعية لبنك أفريقيا المتعلقة بالسنة المالية 2020 والمسجلة من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 23 يوليوز 2021 تحت المرجع EN/EM/012/2021	

تنبيه

قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 4 غشت 2021 تحت المرجع VI/EM/016/2021 بالتأشير على منشور يتعلق بإصدار سندات تابعة لأجل لا محدود لبنك أفريقيا.

يتميز السند التابعي لأجل لا محدود عن السند الكلاسيكي بفعل أولا رتبة الديون المحددة تعاقديا في بند التابعة ومن جهة ثانية بفعل مدته غير المحددة. ويكمن تأثير بند تابعة السندات في ربط تسديد الاقتراض في حالة تصفية مؤسسة الإصدار بتسديد جميع الديون الأخرى بما في ذلك الاقتراضات السندية التابعة لأجل محدد التي تم إصدارها أو التي سيتم إصدارها لاحقا. ويشكل المبلغ الأصلي والفوائد المتعلقة بهذه السندات التزاما من الرتبة الأخيرة وتأتي وستأتي في رتبة تفوق فقط سندات رأسمال بنك أفريقيا.

يتكون هذا المنشور من:

▪ مذكرة العملية

▪ الوثيقة المرجعية لبنك أفريقيا المتعلقة بالسنة المالية 2020 والمسجلة من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 23

يوليوز 2021 تحت المرجع EN/EM/012/2021

يوضع المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل رهن التصرف في كل حين في الأماكن التالية :

▪ في المقر الرئيسي لبنك أفريقيا : الكائن ب 140 شارع الحسن الثاني، الدار البيضاء وعلى موقعه في شبكة الأنترنت [ir-](http://ir-bankofafrica.ma)

bankofafrica.ma

▪ لدى مستشاره المالي، BMCE Capital Conseil الكائن مقره برقم 63 شارع مولاي يوسف

كما يوضع المنشور رهن إشارة العموم في الموقع الإلكتروني للهيئة المغربية لسوق الرساميل (www.ammc.ma).

تمت ترجمة هذا الملخص من طرف شركة لسانيات تحت المسؤولية المشتركة لهذه الأخيرة وبنك أفريقيا. إذا كان هناك اختلاف بين محتوى هذا الملخص ومحتوى المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل، ففي هذه الحالة، لا يعتد إلا بهذا الأخير.

القسم الأول : تقديم الاقتراض السندي لأجل لا محدود لبنك أفريقيا

يخضع إصدار السندات موضوع مذكرة العملية هذه للظهير الشريف رقم **14-193** الصادر بتاريخ فاتح ربيع الأول 1436 بتنفيذ القانون رقم 103-12 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها (القانون البنكي) ، والظهير الشريف رقم 1-12-55 الصادر في 14 من صفر 1434 (28 ديسمبر 2012) بتنفيذ القانون رقم 12-44 المتعلق بدعوة الجمهور إلى الاكتتاب و بالمعلومات المطلوبة إلى الأشخاص المعنوية و الهيئات التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب في أسهمها أو سنداتهما، والقانون رقم 95-17 المتعلق بشركات المساهمة، كما تم تعديله وتتميمه بدورية بنك المغرب رقم **14/G/2013** المتعلقة بحساب الأموال الذاتية التنظيمية لمؤسسات الائتمان كما تم تعديلها وتتميمها (أساسا الفصل 20 المتعلق بأدوات الأموال الذاتية الإضافية) ودورية الهيئة المغربية لسوق الرساميل رقم **03/19** الصادرة بتاريخ 20 فبراير 2019 والمتعلقة بالعمليات والمعلومات المالية.

أ. بنية العرض

يعتزم بنك أفريقيا إصدار 10.000 سند تابعي لأجل لا محدود بقيمة إسمية تبلغ 100 000 درهم. ويصل المبلغ الإجمالي للعملية إلى 1 000 000 000 درهم، موزعا كما يلي :

✓ الشطر "A" يضم سندات لأجل لا محدود بسعر فائدة قابل للمراجعة كل 5 سنوات وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، وبسقف قدره 1 000 000 000 درهم وقيمة إسمية تبلغ 100 000 درهم.

✓ الشطر "B" يضم سندات لأجل لا محدود بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، وبسقف قدره 1 000 000 000 درهم وقيمة إسمية تبلغ 100 000 درهم.

وفي جميع الأحوال، لا ينبغي أن يتجاوز المبلغ الإجمالي الملزم للشطرين مبلغ 1 000 000 000 درهم.

إ. أهداف العملية

يكمن الهدف الرئيسي من هذا الإصدار في :

- تعزيز الأموال الذاتية التنظيمية الحالية وبالتالي تعزيز نسبة ملاءة بنك أفريقيا ؛
- تمويل تطور البنك على الصعيدين الدولي والمحلي ؛
- استباق مختلف التطورات التنظيمية في الدول التي تشتغل فيها المجموعة.

وطبقا لدورية بنك المغرب رقم 14/G/2013 المتعلقة بحساب الأموال الذاتية التنظيمية لمؤسسات الائتمان كما تم تغييرها وتتميمها، سيتم تصنيف الأموال التي تم جمعها في إطار هذه العملية ضمن الأموال الذاتية الإضافية من المستوى 1.

III. المعلومات المتعلقة بالسندات التابعة لأجل لا محدود لبنك أفريقيا

تنبيه :

يتميز السند التابعي لأجل لا محدود عن السند الكلاسيكي بفعل أولا رتبة الديون المحددة تعاقديا في بند التابعة وبفعل مدته اللامحدودة من جهة ثانية.

ويكمن تأثير بند تابعة السندات في ربط تسديد الاقتراض في حالة تصفية مؤسسة الإصدار بتعويض كافة الديون الأخرى بما في ذلك الاقتراضات السندية التابعة لمدة محددة التي تم إصدارها أو التي يمكن إصدارها لاحقا.

يشكل المبلغ الأصلي والفوائد المتعلقة بهذه السندات التزاما من الرتبة الأخيرة وتأتي في مرتبة أعلى فقط من سندات رأسمال بنك أفريقيا. علاوة على ذلك، يتم لفت انتباه المستثمرين المحتملين إلى ما يلي :

- ليس لهذا الإصدار المتعلق بالسندات لأجل لا محدود تاريخ استحقاق معين وإنما يمكن تسديده حسب قرار الشركة المصدرة و بعد موافقة بنك المغرب، مما قد يؤثر على الأجل المتوقع وشروط إعادة الاستثمار.
- يتضمن الاستثمار في السندات التابعة لأجل لا محدود بنودا لانخفاض المبلغ الإسمي للسندات وإلغاء أداء الفوائد التي تعرض المستثمرين إلى مخاطر يتم تقديمها في الفصل الثالث من هذا القسم

1. خصائص الشطر A¹

خصائص الشطر A سندات بسعر فائدة قابل للمراجعة كل 5 سنوات وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء

طبيعة السندات سندات تابعة لأجل لا محدود غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، تجرد من طابعها المادي من خلال تسجيلها في حساب لدى الوسطاء الماليين المؤهلين وتقبل في عمليات الوديع المركزي (ماروكليز).

الشكل القانوني	لحامها
الحد الأقصى للشطر	1 000 000 000 درهم
العدد الأقصى للسندات المصدرة	10 000 سند تابعي
القيمة الإسمية الأولية الأحادية	100 000 درهم
سعر الإصدار	100% أي 100 000 درهم
أجل الاقتراض	لا محدودة الأجل، مع إمكانية تسديد مسبق، بعد السنة الخامسة من تاريخ الانتفاع والذي لا يمكن القيام به إلا بمبادرة من المصدر وبعد موافقة بنك المغرب مع أجل مسبق أدناه خمس سنوات.
فترة الاكتتاب	من 6 شتنبر إلى 9 شتنبر 2021 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية
تاريخ الانتفاع	13 شتنبر 2021
طريقة التخصيص	مناقصة على الطريقة الفرنسية مع أولوية للشطر A (سعر فائدة قابل للمراجعة كل 5 سنوات)، ثم الشطر B (سعر فائدة قابل للمراجعة سنويا)

سعر الفائدة الإسمي

سعر فائدة قابل للمراجعة كل 5 سنوات

بالنسبة للخمس سنوات الأولى، يحدد بالرجوع إلى سعر الفائدة لخمس سنوات المحدد اعتمادا على منحنى الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة كما يصدره بنك المغرب بتاريخ 1 شتنبر 2021. تضاف إليه علاوة المخاطر. تضاف إليه علاوة المخاطرة بين 250 و 260 نقطة أساس.

وسيتم نشر السعر المرجعي وسعر الفائدة الاسمي من قبل بنك أفريقيا في موقعه الإلكتروني يوم فاتح شتنبر 2021 وفي صحيفة للإعلانات القانونية يوم 3 شتنبر 2021 .

¹ سعر فائدة قابل للمراجعة كل 5 سنوات ولأجل لا محدود وغير مدرجة في البورصة

وبعد مرور الخمس سنوات الأولى وبالنسبة لكل 5 سنوات، يساوي السعر المرجعي سعر الفائدة لأجل 5 سنوات المعايين أو المحتسب انطلاقا من المنحنى الثانوي لسندات الخزينة والصادر عن بنك المغرب، والذي يسبق آخر تاريخ سنوي للقسيمة خلال كل 5 سنوات بخمسة أيام عمل.

ويضاف إلى السعر المرجعي المحصل عليه علاوة المخاطرة المحددة عقب المناقصة (علاوة للمخاطرة تتراوح بين 250 و 260 نقطة أساس) ويتم تبليغه لحاملي السندات، في صحيفة للإعلانات القانونية، داخل أجل 5 أيام عمل قبل التاريخ الذي يصادف سنويا تاريخ مراجعة سعر الفائدة وفي نفس يوم معاينة الأسعار المرجعية.

في حالة لم يكن سعر الفائدة لخمس سنوات لسندات الخزينة قابلا للمعاينة بشكل مباشر على المنحنى، سيتم تحديد السعر المرجعي من طرف بنك أفريقيا بطريقة الاستقطاب الخطي من خلال استعمال النقطتين اللتين توطران الأجل المطلق لخمس سنوات (أساس حسابي)

علاوة المخاطرة

بين 250 و 260 نقطة أساس

تسدد الفوائد في التواريخ التي تصادف سنويا تاريخ ارتفاع الاقتراض، أي في 13 شتنبر من كل سنة. ويتم أداء الفوائد في نفس اليوم أو في أول يوم عمل الذي يلي 13 شتنبر إذا كان هذا الأخير لا يصادف يوم عمل.

ستتوقف فوائد السندات التابعة لأجل لا محدود عن السريان في اليوم الذي سيقوم فيه بنك أفريقيا بتسديد رأس المال.

ويمكن لبنك أفريقيا حسب إرادته أن يقرر بعد موافقة قبلية لبنك المغرب إلغاء (كلية أو جزئية) أداء مبلغ الفوائد لمدة لا محدودة وعلى أساس غير تراكمي، من أجل مواجهة التزاماته. (لا سيما تبعا لطلب من بنك المغرب). وتبعا لهذا القرار، لن يؤد مبلغ الفائدة الملغاة من طرف بنك أفريقيا أو يتم اعتباره مبلغا مراكما أو مستحقا لكافة حاملي السندات لأجل لا محدود التي يصدرها بنك أفريقيا. وسيهم كل قرار إلغاء مبلغ القسيمة الذي كان من المقرر أصلا دفعه في التاريخ السنوي المقبل.

ويلزم بنك أفريقيا بتطبيق مقتضيات المنشور رقم 14/G/2013 لبنك المغرب الصادر في 13 غشت 2013 والمتعلق بحساب الأموال الذاتية التنظيمية لمؤسسات الائتمان، طبقا للفصل 10 من هذا المنشور الذي يحدد أدوات الأموال الذاتية الأساسية كأسهم أو أي عنصر مكون لرأس المال الشركة وكذا الحصة المخصصة التي تراعي عدة معايير (تحدد أدناه) ومن ضمنها البند الذي ينص على أن التوزيعات على شكل أرباح أو غيرها لا تتم إلا بعد الوفاء بجميع الالتزامات القانونية والتعاقدية والقيام بالأداءات على أدوات الأموال الذاتية من مرتبة أعلى بما في ذلك الالتزامات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا المنشور. وتتمثل المعايير المشار إليه أعلاه فيما يلي:

- يتم إصدار الأدوات مباشرة من طرف المؤسسة بعد موافقة مسبقة لجهازها الإداري؛
- تعتبر الأدوات لا محدودة الأجل؛
- لا يمكن لأصل الأدوات أن يؤدي لخفض أو تسديد، إلا في حالة تصفية المؤسسة أو بعد موافقة مسبقة من بنك المغرب؛
- تنتمي الأدوات إلى مرتبة أدنى مقارنة بجميع الديون في حال عدم الملاءة أو تصفية المؤسسة؛
- لا تحظى الأدوات من أي هيئة تابعة كانت بكفالات أو ضمانات للرفع من رتبة الديون؛
- لا تحظى الأدوات بأي اتفاق تعاقدي أو غيره للرفع من رتبة الديون برسم هذه الأدوات في حالة عدم الملاءة أو التصفية؛
- تسمح الأدوات بامتصاص الجزء الأول و تناسبيا الجزء الأهم من الخسائر فور وقوعها؛

- تخول الأدوات لمالكها ديناً على الأصول المتبقية للمؤسسة، ويكون هذا الدين، في حالة التصفية وبعد أداء جميع الديون التي تفوقها مرتبة، متناسباً مع مبلغ الأدوات المصدرة. ولا يكون مبلغ هذا الدين قاراً ولا محدداً بسقف، إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة؛
- لا يمول شراء الأدوات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من طرف المؤسسة؛
- لا تتم التوزيعات على شكل أرباح أو غيرها إلا بعد الوفاء بجميع الالتزامات القانونية والتعاقدية والقيام بالأداءات على أدوات الأموال الذاتية من مرتبة أعلى. ولا يمكن أن تنتج هذه التوزيعات إلا عن عناصر قابلة للتوزيع. ولا يرتبط مستوى التوزيعات بالسعر الذي تم وفقه شراء الأدوات عند الإصدار إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة؛
- لا تنتج المقتضيات التي تخضع لها أدوات الأموال الذاتية الأساسية عن (أولاً) الحقوق التفضيلية لدفع أرباح الأسهم (ثانياً) عن سقف ولا قيود أخرى ترتبط بمبلغ أقصى للتوزيعات، إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة، (ثالثاً) عن واجب بالنسبة للمؤسسة يقضي القيام بتوزيعات لفائدة المالكين؛
- لا يشكل عدم تسديد أرباح الأسهم حادثاً للتخلف عن الأداء بالنسبة للمؤسسة؛ و
- لا يفرض إلغاء التسديد أي إكراه على المؤسسة.

في حالة إلغاء أداء مبلغ الفوائد، ينبغي على المصدر إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود والهيئة المغربية لسوق الرساميل بقرار الإلغاء، داخل أجل 60 يوماً على الأقل قبل تاريخ الأداء. ويتم إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود بإشعار يتم نشره من طرف بنك أفريقيا على موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية يحدد مبلغ الفوائد الملغاة ومبررات قرار إلغاء أداء مبلغ الفوائد وكذا التدابير التصحيحية التي تم اتخاذها.

ولا يمكن أن يصدر توزيع الفوائد إلا عن العناصر القابلة للتوزيع ولا ترتبط بجودة ائتمان بنك أفريقيا.

ويمكن لبنك أفريقيا حسب إرادته أن يقرر بعد موافقة قبلية لبنك المغرب الرفع من مبلغ القسيمة التي سيتم أدائها والتي ستصير بالتالي أكبر من مبلغ القسيمة المحددة بناءً على الصيغة أدناه. وفي حال اتخاذ قرار بالرفع من مبلغ القسيمة، ينبغي على المصدر إخبار جميع حاملي السندات لأجل لا محدود المصدرة من طرف بنك أفريقيا والهيئة المغربية لسوق الرساميل بهذا القرار داخل أجل 60 يوماً على الأقل قبل تاريخ الأداء.

ويتم إخبار جميع حاملي السندات لأجل لا محدود بإشعار يتم نشره من طرف بنك أفريقيا على موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية.

في حال وجود أدوات أخرى لها آلية إلغاء أداء مبلغ الفوائد فإن قرار إلغاء / رفع مبلغ القسيمة المطلوب أدائها سيتم تفعيله بما يتناسب مع مبلغ الفوائد الخاص بهذه الأدوات.

و تحتسب الفوائد تبعا للصيغة التالية

القيمة الإسمية x سعر الفائدة الإسمي

يتم حساب الفوائد على أساس آخر مبلغ اسمي كما تم تعريفه في بند "امتصاص الخسائر" أو على أساس الرأسمال المتبقي الواجب كما تم تعريفه في بند "تسديد رأس المال".

يخضع تسديد رأس المال لموافقة بنك المغرب وسيتم بشكل خطي على مدة أدناها 5 سنوات. (أنظر بند "التسديد المسبق").

تسديد رأس المال

يمنع على بنك أفريقيا القيام خلال كامل مدة الاقتراض القيام بالتسديد المسبق للسندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار، قبل مرور 5 سنوات ابتداءً من تاريخ الانتفاع.

التسديد المسبق

وبعد مرور 5 سنوات، لا يمكن إجراء التسديد المسبق إلا من طرف المصدر، شريطة إشعار مسبق أدناه 5 أيام وبعد موافقة بنك المغرب.

إن كل تسديد مسبق (كلي أو جزئي) سيتم بشكل تناسبي مع كافة أشرطة السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار وبشكل خطي لمدة أدناها 5 سنوات. وسيتم إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود بالتسديد المسبق فور اتخاذ قرار التسديد المسبق مع

تذكير داخل أجل أدناه ستون يوما تقويميا قبل تاريخ بداية هذا التسديد. وسيتم نشر هذه الإشعارات في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى الموقع الإلكتروني للمصدر مع تحديد مبلغ التسديد ومدته وتاريخ بدايته.

لا يجوز للمصدر التسديد المسبق الكلي أو الجزئي للسندات التابعة لأجل لا محدود، موضوع هذا الإصدار، ما دامت القيمة الاسمية انخفضت قيمتها طبقا لبند « امتصاص الخسائر ». وفي حالة كانت نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول كما عرفها بنك المغرب أقل من 6,0% من المخاطر المرجحة، على أساس فردي أو موطن، خلال فترة التسديد، سيتم إجراء هذا الأخير على أساس القيمة الاسمية الأولية للسندات.

إن كل تسديد مسبق (كلي أو جزئي) يتم قبل حلول التاريخ السنوي، سيتم على أساس المبلغ الواجب للرأسمال المتبقي المستحق والفوائد الجارية إلى غاية تاريخ التسديد.

ويمتنع بنك أفريقيا عن القيام بشراء استردادي للسندات التابعة لأجل لا محدود، موضوع هذا الإصدار، ما دامت القيمة الاسمية انخفضت قيمتها طبقا لبند " امتصاص الخسائر". ويتعين على المصدر إخبار الهيئة المغربية لسوق الرساميل وكذا كافة حاملي السندات التابعة لأجل لا محدود الذين اكتتبوا في هذا الإصدار بأي مسطرة محتملة لإعادة الشراء من شأنها أن تشكل موضوع موافقة مسبقة لبنك المغرب، عبر إشعار يتم نشره في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى الموقع الإلكتروني للمصدر مع تحديد عدد السندات موضوع هذا الشراء الاستردادي وأجله وسعره. وسيقوم بنك أفريقيا بإعادة الشراء بشكل تناسبي مع أوامر البيع المقدمة (في حالة كان عدد السندات المعروضة أكبر من عدد السندات التي سيعاد شراؤها). وسيتم إلغاء السندات التي سيعاد شراؤها.

في حالة اندماج أو انفصال أو تقديم جزئي لأصول بنك أفريقيا خلال مدة الاقتراض ترتب عنه تحويل شامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية أخرى، سيتم بشكل تلقائي تحويل الحقوق والواجبات المتعلقة بالسندات التابعة لأجل لا محدود للهيئة القانونية التي حلت محل بنك أفريقيا في الحقوق والواجبات.

ويظل تسديد رأس المال، في حالة تصفية بنك أفريقيا، تابعا للديون الأخرى (أنظر رتبة الاقتراض).

امتصاص الخسائر

تخفيض قيمة السندات كلما أصبحت نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول كما عرفها بنك المغرب أقل من 6,0% من المخاطر المرجحة، على أساس فردي أو موطن. وتنخفض² قيمة السندات بالمبلغ الموافق للفرق بين الأموال الذاتية الأساسية النظرية من المستوى 1 (CET1³) مما يسمح ببلوغ 6,0% من نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول والأموال الذاتية الفعلية 1 CET. (بعد الأخذ بعين الاعتبار التأثير المتعلق بالضرائب)

ويتم خفض القيمة داخل أجل لا يمكن أن يتعدى شهرا تقويميا ابتداء من تاريخ معاينة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطن ، من خلال خفض القيمة الاسمية للسندات بالمبلغ الموافق، وذلك في حدود قيمة إسمية دنيا قدرها 50 درهم (طبقا للمادة 292 من القانون 17-95 المتعلق بشركات المساهمة (كما تم تغييره وتتميمه) .

وخلال 30 يوما الموالية التي تلي كل فترة نصف سنوية (تواريخ الحصر نصف السنوية لنشر نسب الملاءة) أو تاريخ الحساب غير العادي أو الوسيط الذي تطلبه السلطات الوصية، يتعين على المصدر التأكد من أن نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول CET 1 كما عرفها بنك المغرب تحترم المستوى الأدنى 6,0% من المخاطر المرجحة على أساس فردي أو موطن. وسيقوم بنك أفريقيا بنشر نسبته CET 1 وكذا المستويات التوقعية لهذه النسبة في أفق 18 شهرا ، بعد موافقة مسبقة من مجلس إدارته. ويتم هذا النشر قبل متم أبريل بالنسبة لكل عملية حصر للحسابات السنوية وقبل متم أكتوبر بالنسبة لكل عملية حصر للحسابات نصف السنوية. وستتم من خلال إصدارات الدعامة III لبنك أفريقيا (يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني للمصدر). ويتم هذا النشر أيضا في صحيفة

² قد يتيح أي انخفاض محتمل في القيمة الاسمية للسندات لبنك أفريقيا بتسجيل عائد استثنائي قد يرفع من نتيجته الصافية ويحسن من أمواله الذاتية

³ تجدر الإشارة إلى أن النسب الاحترازية التاريخية والتوقعية (CET1, CET2) يتم تقديمها في الوثيقة المرجعية لبنك أفريقيا المذكورة سابقا

للإعلانات القانونية، خلال الثلاثين يوما التي تلي وقوع حدث ملحوظ قد يؤثر على النسب التنظيمية. وسيتم إرسال هذه الإصدارات إلى ممثل كتلة حاملي السندات التي تضم حاملي السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار، في نفس الوقت الذي ترسل فيه إلى بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل ويجب أن تتضمن بتفصيل النسب الاحترازية (النسبة على الأموال الذاتية الأساسية أو نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول ونسبة الملاءة) ، وتشكيل الأموال الذاتية التنظيمية وتوزيع المخاطر المرجحة.

وفي حالة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطن، يتعين على المصدر إخبار بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل على الفور بذلك وتوجيه إشعار عبر موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية لحاملي السندات لأجل لا محدود داخل أجل أدناه 5 أيام عمل اعتبارا من تاريخ ملاحظة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطن بوضوح وقوع أحداث ترتب عنها امتصاص الخسارة ومبلغ خفض القيمة الاسمية للسندات وطريقة حساب هذا المبلغ والتدابير التصحيحية المتخذة والتاريخ الذي سيتم فيه خفض القيمة.

وبعد أي خفض مفترض في القيمة الاسمية للسندات وإذا تحسنت الوضعية المالية للمصدر التي استوجبت هذا التخفيض، يمكن لبنك أفريقيا البدء بعد موافقة بنك المغرب في آلية رفع القيمة كليا أو جزئيا للقيمة الاسمية التي شكلت موضوع خفض القيمة. يتعين على المصدر إخبار حاملي السندات التابعة لأجل لا محدود داخل أجل شهر واحد عبر إشعار يتم نشره على موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية بقرار رفع القيمة الاسمية ومبلغ وطريقة حساب وتاريخ سريان هذا الرفع في القيمة.

في حالة تواجد أدوات أخرى لها آلية لامتنصاص الخسائر، سيتم خفض أو رفع القيمة الاسمية بشكل تناسبي بين جميع الأدوات التي تم تجاوز عتبة إطلاقها وذلك بناء على آخر قيمة اسمية تسبق تاريخ إطلاق آلية امتصاص الخسائر.

وسيتم حساب الفوائد بناء على آخر قيمة اسمية تسبق تاريخ أداء القسيمة (مع الأخذ بعين الاعتبار انخفاض وارتفاع القيمة الاسمية).

في حالة انخفاض أو ارتفاع في القيمة الاسمية للسندات، يجب على المصدر فوراً إخبار الهيئة المغربية لسوق الرساميل.

قابلة للتداول بالتراضي

تداول السندات

لا يمكن تداول السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار إلا بين المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في مذكرة العملية هذه. يلتزم كل مستثمر مؤهل مالك لسندات تابعة لأجل لا محدود موضوع مذكرة العملية هذه بعدم تحويل السندات المذكورة سوى لفائدة المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في هذه المذكرة. كما يتعين على ماسكي الحسابات بأي حال من الأحوال قبول تعليمات تسديد وتسليم السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا المنشور المعبر عنها من طرف مستثمرين غير المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في هذه المذكرة.

بند التماثل

لا يوجد أي تماثل بين السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا المنشور وسندات أي إصدار سابق.

إذا قام بنك أفريقيا لاحقا بإصدار سندات جديدة تتمتع من جميع المستويات بحقوق شبيهة بتلك التي يقتضيها هذا الإصدار، يمكن له دون الحصول على موافقة حاملي السندات، وشريطة أن تنص على ذلك عقود الإصدار، أن يجري تماثلا لكافة سندات الإصدارات المتعاقبة، موحدا بذلك مجموع العمليات المتعلقة بتدبير هذه السندات وتداولها.

رتبة الاقتراض / التابعة

يخضع رأس المال والفوائد لبند تابعة السندات.

ولا يمس تطبيق هذا البند بأي شكل من الأشكال قواعد القانون المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر، واجبات المساهمين وحقوق المكتتب للحصول وفق الشروط المحددة في العقد على أداء سنداته من حيث رأس المال والفوائد.

وفي حالة تصفية بنك أفريقيا، ولن يتم تسديد السندات التابعة لأجل لا محدود لهذا الإصدار إلا بعد تعويض جميع الدائنين التقليديين الذين لهم الأولوية أو العاديين.

بينما يتم تسديد هذه السندات التابعة لأجل لا محدود بعد كافة الافتراضات السندية لمدة محدودة وغير محدودة بدون آلية امتصاص الخسائر التي أصدرها بنك أفريقيا أو التي يمكن له إصدارها لاحقا في المغرب كما في الخارج.

سيتم هذا التسديد على أساس أقل مبلغ من المبلغين التاليين :

- القيمة الاسمية الأولية بعد طرح مبلغ التسديدات المحتملة المنجزة سابقا ؛
 - المبلغ المتوفر بعد تعويض جميع الدائنين ذوي الأفضلية والعاديين وحاملي السندات التابعة لمدة محددة التي يمكن أن يكون بنك أفريقيا قد أصدرها أو سيصدرها في وقت لاحق سواء في المغرب أو في الخارج.
- تأتي هذه السندات التابعة لأجل لا محدود في نفس المرتبة مثل السندات التابعة لأجل لا محدود من نفس الفئة. وللتذكير أجرى بنك أفريقيا إصدارا للسندات التابعة لأجل لا محدود من صنف AT1 في يونيو 2017 بمبلغ إجمالي قدره بمبلغ إجمالي قدره 1.000.000.000 درهم.

ضمان استعادة الاموال	لا يخضع هذا الإصدار لأي ضمان خاص
التصنيف	لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب للتصنيف
القانون المطبق	قام المجلس الإداري بتاريخ 28 يوليوز 2021 بتعيين السيد حماد الجواهري وكيلا مؤقتا. ويسري مفعول هذا القرار فور افتتاح فترة الاكتتاب. علما أن الوكيل المؤقت المعين هو نفسه بالنسبة لشطري هذا الإصدار A و B (سندات تابعة لأجل لا محدود) اللذين تم تجميعهما في كتلة وحيدة.
المحكمة المختصة	سيقوم المجلس الإداري بدعوة الجمعية العامة لحاملي السندات للانعقاد من أجل تعيين وكيل نهائي لكتلة حاملي السندات وذلك، داخل أجل 60 يوما ابتداء من افتتاح فترة الاكتتاب.
	من ناحية أخرى، ليس لبنك أفريقيا أية علاقة رأسمالية أو للأعمال مع السيد حماد الجواهري.
	علاوة على ذلك، يعتبر السيد حماد الجواهري ممثل كتلة حاملي سندات الإصدارات المنجزة من طرف بنك أفريقيا بين سنتي 2012 و 2017.
	ويلتزم المجلس الإداري لبنك أفريقيا بإرسال محضر هذه الجمعية فور انعقادها للهيئة المغربية لسوق الرساميل
القانون المغربي	القانون المغربي
المحكمة المختصة	المحكمة التجارية للدار البيضاء

2. خصائص الشطر B

خصائص الشطر B (سندات بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا، لأجل لا محدود وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء)	
طبيعة السندات	سندات تابعة لأجل لا محدود غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، تجرد من طابعها المادي من خلال تسجيلها في حساب لدى الوسطاء الماليين المؤهلين وتقبل في عمليات الوديع المركزي (ماروكليز).
الشكل القانوني	لحاملها
الحد الأقصى للشطر	1 000 000 000 درهم
العدد الأقصى للسندات المصدرة	10 000 سند تابعي
القيمة الإسمية الأولية الأحادية	100 000 درهم
سعر الإصدار	100% أي 100 000 درهم
أجل الاقتراض	لا محدودة الأجل، مع إمكانية تسديد مسبق، بعد السنة الخامسة من تاريخ الانتفاع والذي لا يمكن القيام به إلا بمبادرة من المصدر وبعد موافقة بنك المغرب مع أجل مسبق أدناه خمس سنوات.
فترة الاكتتاب	من 6 شتنبر إلى 9 شتنبر 2021 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية
تاريخ الانتفاع	13 شتنبر 2021
طريقة التخصيص	مناقصة على الطريقة الفرنسية مع أولوية للشطر A (سعر فائدة قابل للمراجعة كل 5 سنوات)، ثم الشطر B (سعر فائدة قابل للمراجعة سنويا)
سعر الإصدار	<u>سعر قابل للمراجعة سنويا</u> بالنسبة للسنة الأولى، يحدد السعر اعتمادا على السعر الكامل لأجل 52 أسبوعا والمحدد اعتمادا على منحى الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة كما يصدره بنك المغرب بتاريخ 1 شتنبر 2021، تضاف إليه علاوة المخاطر بين 240 و 250 نقطة أساس. وسيتم نشر السعر المرجعي وسعر الفائدة الاسمي من قبل بنك أفريقيا في موقعه الإلكتروني يوم فاتح شتنبر 2021 وفي صحيفة للإعلانات القانونية يوم 3 شتنبر 2021 . وعند حلول التاريخ السنوي، يساوي السعر المرجعي السعر الكامل لأجل 52 أسبوعا (السعر النقدي)، المحدد انطلاقا من المنحى الثانوي لسندات الخزينة والصادر عن بنك المغرب، والذي يسبق التاريخ السنوي للقسيمة بخمسة أيام عمل. ويضاف إلى السعر المرجعي المحصل عليه علاوة المخاطرة تحدد عقب فترة الاكتتاب (علاوة المخاطرة بين 240 و 250 نقطة أساس) ويتم تبليغه لحاملي السندات، في صحيفة للإعلانات القانونية، داخل أجل 5 أيام عمل قبل التاريخ الذي يصادف سنويا تاريخ مراجعة سعر الفائدة وفي نفس يوم معاينة الأسعار المرجعية.
طريقة حساب السعر المرجعي	في حالة لم يكن سعر الفائدة ل 52 أسبوعا قابلا للمعاينة، سيتم تحديد السعر المرجعي من طرف بنك أفريقيا بطريقة الاستقطاب الخطي من خلال استعمال النقطتين اللتين تؤطران الأجل المطلق ل 52 أسبوعا (أساس نقدي) ويتم الاستقطاب الخطي بعد تحويل السعر الأعلى مباشرة لأجل 52 أسبوعا (أساس حسباتي) إلى السعر النقدي المقابل. وتعرض طريقة الحساب كما يلي : $(((\text{السعر الحسابي} + 1) \wedge (k / \text{عدد الأيام الصحيح} * (1 - k/360)) : k)$ بحيث k : أجل سعر الفائدة الحسابي الذي نريد تحويله. * عدد الأيام الصحيح : 365 أو 366 يوما
علاوة المخاطرة	بين 240 و 250 نقطة أساس

تاريخ تحديد أسعار الفائدة

تتم مراجعة القسيمة سنويا في التواريخ السنوية الموافقة لتاريخ انتفاع الاقتراض، أي في 13 شتنبر من كل سنة.

ويتم تبليغ سعر الفائدة الجديد لحاملي السندات داخل أجل 4 أيام عمل قبل التاريخ السنوي من طرف المصدر عبر موقعه الإلكتروني.

تسدد الفوائد في التواريخ التي تصادف سنويا تاريخ انتفاع الاقتراض، أي في 13 شتنبر من كل سنة. ويتم أداء الفوائد في نفس اليوم أو في أول يوم عمل الذي يلي 13 شتنبر إذا كان هذا الأخير لا يصادف يوم عمل.

ستتوقف فوائد السندات التابعة لأجل لا محدود عن السريان في اليوم الذي سيقوم فيه بنك أفريقيا بتسديد رأس المال.

ويمكن لبنك أفريقيا حسب إرادته أن يقرر بعد موافقة قبلية لبنك المغرب إلغاء (كلية أو جزئية) أداء مبلغ الفوائد لمدة لا محدودة وعلى أساس غير تراكمي، من أجل مواجهة التزاماته. (لا سيما تبعا لطلب من بنك المغرب). وتبعا لهذا القرار، لن يؤد مبلغ الفائدة الملغاة من طرف بنك أفريقيا أو يتم اعتباره مبلغا مراكما أو مستحقا لكافة حاملي السندات لأجل لا محدود التي يصدرها بنك أفريقيا. وسيهم كل قرار إلغاء مبلغ القسيمة الذي كان من المقرر أصلا دفعه في التاريخ السنوي المقبل.

ويلزم بنك أفريقيا بتطبيق مقتضيات المنشور رقم 14/G/2013 لبنك المغرب الصادر في 13 غشت 2013 والمتعلق بحساب الأموال الذاتية التنظيمية لمؤسسات الائتمان، طبقا للفصل 10 من هذا المنشور الذي يحدد أدوات الأموال الذاتية الأساسية كأسهم أو أي عنصر مكون لرأسمال الشركة وكذا الحصة المخصصة التي تراعي عدة معايير (تحدد أدناه) ومن ضمنها البند الذي ينص على أن التوزيعات على شكل أرباح أو غيرها لا تتم إلا بعد الوفاء بجميع الالتزامات القانونية والتعاقدية والقيام بالأداءات على أدوات الأموال الذاتية من مرتبة أعلى بما في ذلك الالتزامات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا المنشور. وتتمثل المعايير المشار إليه أعلاه فيما يلي:

- يتم إصدار الأدوات مباشرة من طرف المؤسسة بعد موافقة مسبقة لجهازها الإداري؛
- تعتبر الأدوات لا محدودة الأجل؛
- لا يمكن لأصل الأدوات أن يؤدي لخفض أو تسديد، إلا في حالة تصفية المؤسسة أو بعد موافقة مسبقة من بنك المغرب؛
- تنتمي الأدوات إلى مرتبة أدنى مقارنة بجميع الديون في حال عدم الملاءة أو تصفية المؤسسة؛
- لا تحظى الأدوات من أي هيئة تابعة كانت بكفالات أو ضمانات للرفع من رتبة الديون؛
- لا تحظى الأدوات بأي اتفاق تعاقدي أو غيره للرفع من رتبة الديون برسم هذه الأدوات في حالة عدم الملاءة أو التصفية ؛
- تسمح الأدوات بامتصاص الجزء الأول و تناسبيا الجزء الأهم من الخسائر فور وقوعها ؛
- تخول الأدوات لمالكها دينا على الأصول المتبقية للمؤسسة، ويكون هذا الدين ، في حالة التصفية وبعد أداء جميع الديون التي تفوقها مرتبة، متناسبا مع مبلغ الأدوات المصدرة. ولا يكون مبلغ هذا الدين قارا ولا محددا بسقف، إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة؛
- لا يمول شراء الأدوات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من طرف المؤسسة ؛
- لا تتم التوزيعات على شكل أرباح أو غيرها إلا بعد الوفاء بجميع الالتزامات القانونية والتعاقدية والقيام بالأداءات على أدوات الأموال الذاتية من مرتبة أعلى . ولا يمكن أن تنتج هذه التوزيعات
- إلا عن عناصر قابلة للتوزيع. ولا يرتبط مستوى التوزيعات بالسعر الذي تم وفقه شراء الأدوات عند الإصدار إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة ؛
- لا تنتج المقتضيات التي تخضع لها أدوات الأموال الذاتية الأساسية عن (أولا) الحقوق التفضيلية لدفع أرباح الأسهم (ثانيا) عن سقف ولا قيود أخرى ترتبط بمبلغ أقصى للتوزيعات، إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة، (ثالثا) عن واجب بالنسبة للمؤسسة يقضي القيام بتوزيعات لفائدة المالكين ؛

- لا يشكل عدم تسديد أرباح الأسهم حادثا للتخلف عن الأداء بالنسبة للمؤسسة ؛ و

- لا يفرض إلغاء التسديد أي إكراه على المؤسسة.

في حالة إلغاء أداء مبلغ الفوائد، ينبغي على المصدر إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود والهيئة المغربية لسوق الرساميل بقرار الإلغاء، داخل أجل 60 يوما على الأقل قبل تاريخ الأداء. ويتم إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود بإشعار يتم نشره من طرف بنك أفريقيا على موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية يحدد مبلغ الفوائد الملغاة ومبررات قرار إلغاء أداء مبلغ الفوائد وكذا التدابير التصحيحية التي تم اتخاذها.

ولا يمكن أن يصدر توزيع الفوائد إلا عن العناصر القابلة للتوزيع ولا ترتبط بجودة ائتمان بنك أفريقيا.

ويمكن لبنك أفريقيا حسب إرادته أن يقرر بعد موافقة قبيلة لبنك المغرب الرفع من مبلغ القسيمة التي سيتم أداؤها والتي ستصير بالتالي أكبر من مبلغ القسيمة المحددة بناء على الصيغة أدناه. وفي حال اتخاذ قرار بالرفع من مبلغ القسيمة، ينبغي على المصدر إخبار جميع حاملي السندات لأجل لا محدود المصدرة من طرف بنك أفريقيا والهيئة المغربية لسوق الرساميل بهذا القرار داخل أجل 60 يوما على الأقل قبل تاريخ الأداء.

ويتم إخبار جميع حاملي السندات لأجل لا محدود بإشعار يتم نشره من طرف بنك أفريقيا على موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية.

في حال وجود أدوات أخرى لها آلية إلغاء أداء مبلغ الفوائد فإن قرار إلغاء / رفع مبلغ القسيمة المطلوب أداؤها سيتم تفعيله بما يتناسب مع مبلغ الفوائد الخاص بهذه الأدوات.

و تحتسب الفوائد تبعا للصيغة التالية

[القيمة الإسمية × سعر الفائدة الإسمي × عدد الأيام الصحيح/360]

يتم حساب الفوائد على أساس آخر قيمة إسمية كما تم تعريفها في بند " امتصاص الخسائر " أو على أساس الرأسمال المتبقي الواجب كما تم تعريفه في بند " تسديد رأس المال "

يخضع تسديد رأس المال لموافقة بنك المغرب وسيتم بشكل خطي على مدة أدناها 5 سنوات. (أنظر بند " التسديد المسبق ") .

تسديد رأس المال

يمنع على بنك أفريقيا القيام خلال كامل مدة الاقتراض القيام بالتسديد المسبق للسندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار، قبل مرور 5 سنوات ابتداء من تاريخ الانتفاع.

التسديد المسبق

وبعد مرور 5 سنوات، لا يمكن إجراء التسديد المسبق إلا من طرف المصدر، شريطة إشعار مسبق أدناه 5 أيام وبعد موافقة بنك المغرب.

إن كل تسديد مسبق (كلي أو جزئي) سيتم بشكل تناسبي مع كافة أشطرت السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار وبشكل خطي لمدة أدناها 5 سنوات. وسيتم إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود بالتسديد المسبق فور اتخاذ قرار التسديد المسبق مع تذكير داخل أجل أدناه ستون يوما تقويميا قبل تاريخ بداية هذا التسديد. وسيتم نشر هذه الإشعارات في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى الموقع الإلكتروني للمصدر مع تحديد مبلغ التسديد ومدته وتاريخ بدايته.

لا يجوز للمصدر التسديد المسبق الكلي أو الجزئي للسندات التابعة لأجل لا محدود، موضوع هذا الإصدار، ما دامت القيمة الإسمية انخفضت قيمتها طبقا لبند « امتصاص الخسائر » . وفي حالة كانت نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول كما عرفها بنك المغرب أقل من 6,0% من المخاطر المرجحة، على أساس فردي أو موطن، خلال فترة التسديد، سيتم إجراء هذا الأخير على أساس القيمة الإسمية الأولية للسندات.

إن كل تسديد مسبق (كلي أو جزئي) يتم قبل حلول التاريخ السنوي، سيتم على أساس المبلغ الواجب للرأسمال المتبقي المستحق والفوائد الجارية إلى غاية تاريخ التسديد.

ويمنع بنك أفريقيا عن القيام بشراء استردادي للسندات التابعة لأجل لا محدود، موضوع هذا الإصدار، ما دامت القيمة الإسمية انخفضت قيمتها طبقا لبند " امتصاص الخسائر ". ويتعين

على المصدر إخبار الهيئة المغربية لسوق الرساميل وكذا كافة حاملي السندات التابعة لأجل لا محدود الذين اكتتبوا في هذا الإصدار بأي مسطرة محتملة لإعادة الشراء من شأنها أن تشكل موضوع موافقة مسبقة لبنك المغرب، عبر إشعار يتم نشره في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى الموقع الإلكتروني للمصدر مع تحديد عدد السندات موضوع هذا الشراء الاستردادي وأجله وسعره. وسيقوم بنك أفريقيا بإعادة الشراء بشكل تناسي مع أوامر البيع المقدمة (في حالة كان عدد السندات المعروضة أكبر من عدد السندات التي سيعاد شراؤها). وسيتم إلغاء السندات التي سيعاد شراؤها.

في حالة اندماج أو انفصال أو تقديم جزئي لأصول بنك أفريقيا خلال مدة الاقتراض ترتب عنه تحويل شامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية أخرى، سيتم بشكل تلقائي تحويل الحقوق والواجبات المتعلقة بالسندات التابعة لأجل لا محدود للهيئة القانونية التي حلت محل بنك أفريقيا في الحقوق والواجبات.

ويظل تسديد رأس المال، في حالة تصفية بنك أفريقيا، تابعا للديون الأخرى (أنظر مرتبة الاقتراض).

امتصاص الخسائر

تخفيض قيمة السندات كلما أصبحت نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول كما عرفها بنك المغرب أقل من 6,0% من المخاطر المرجحة، على أساس فردي أو موطن. وتخفيض⁴ قيمة السندات بالمبلغ الموافق للفرق بين الأموال الذاتية الأساسية النظرية من المستوى 1 (CET1⁵) مما يسمح ببلوغ 6,0% من نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول والأموال الذاتية الفعلية CET 1. (بعد الأخذ بعين الاعتبار التأثير المتعلق بالضرائب)

ويتم خفض القيمة داخل أجل لا يمكن أن يتعدى شهرا تقويميا ابتداء من تاريخ معاناة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطن ، من خلال خفض القيمة الاسمية للسندات بالمبلغ الموافق، وذلك في حدود قيمة إسمية دنيا قدرها 50 درهم (طبقا للمادة 292 من القانون 95-17 المتعلق بشركات المساهمة) كما تم تغييره وتتميمه .

وخلال 30 يوما الموالية التي تلي كل فترة نصف سنوية (تواريخ الحصر نصف السنوية لنشر نسب الملاءة) أو تاريخ الحساب غير العادي أو الوسيط الذي تطلبه السلطات الوصية، يتعين على المصدر التأكد من أن نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول CET 1 كما عرفها بنك المغرب تحترم المستوى الأدنى 6,0% من المخاطر المرجحة على أساس فردي أو موطن. وسيقوم بنك أفريقيا بنشر نسبته CET 1 وكذا المستويات التوقعية لهذه النسبة في أفق 18 شهرا ، بعد موافقة مسبقة من مجلس إدارته. ويتم هذا النشر قبل ممت أبريل بالنسبة لكل عملية حصر للحسابات السنوية وقبل ممت أكتوبر بالنسبة لكل عملية حصر للحسابات نصف السنوية. وستتم من خلال إصدارات الدعاية III لبنك أفريقيا (يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني للمصدر) . ويتم هذا النشر أيضا في صحيفة للإعلانات القانونية، خلال الثلاثين يوما التي تلي وقوع حدث ملحوظ قد يؤثر على النسب التنظيمية. وسيتم إرسال هذه الإصدارات إلى ممثل كتلة حاملي السندات التي تضم حاملي السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار، في نفس الوقت الذي ترسل فيه إلى بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل ويجب أن تتضمن بتفصيل النسب الاحترازية (النسبة على الأموال الذاتية الأساسية أو نسبة رأس المال

الأساسي من المستوى الأول ونسبة الملاءة) ، وتشكيل الأموال الذاتية التنظيمية وتوزيع المخاطر المرجحة.

وفي حالة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطن، يتعين على المصدر إخبار بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل على الفور بذلك وتوجيه إشعار عبر موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية لحاملي السندات لأجل لا محدود داخل أجل أدناه 5 أيام عمل اعتبارا من تاريخ ملاحظة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطن يوضح وقوع أحداث ترتب عنها امتصاص الخسارة ومبلغ خفض القيمة الاسمية للسندات وطريقة حساب هذا المبلغ والتدابير التصحيحية المتخذة والتاريخ الذي سيتم فيه خفض القيمة.

⁴ قد يتيح أي انخفاض محتمل في القيمة الاسمية للسندات لبنك أفريقيا بتسجيل عائد استثنائي قد يرفع من نتيجته الصافية ويحسن من أمواله الذاتية

⁵ تجدر الإشارة إلى أن النسب الاحترازية التاريخية والتوقعية (CET1, CET2) يتم تقديمها في الوثيقة المرجعية لبنك أفريقيا المذكورة سابقا

وبعد أي خفض مفترض في القيمة الاسمية للسندات وإذا تحسنت الوضعية المالية للمصدر التي استوجبت هذا التخفيض، يمكن لبنك أفريقيا البدء بعد موافقة بنك المغرب في آلية رفع القيمة كليا أو جزئيا للقيمة الاسمية التي شكلت موضوع خفض القيمة. يتعين على المصدر إخبار حاملي السندات التابعة لأجل لا محدود داخل أجل شهر واحد عبر إشعار يتم نشره على موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية بقرار رفع القيمة الاسمية ومبلغ وطريقة حساب وتاريخ سريان هذا الرفع في القيمة.

في حالة تواجد أدوات أخرى لها آلية لامتنصص الخسائر، سيتم خفض أو رفع القيمة الاسمية بشكل تناسبي بين جميع الأدوات التي تم تجاوز عتبة إطلاقها وذلك بناء على آخر قيمة اسمية تسبق تاريخ إطلاق آلية امتنصص الخسائر.

وسيتم حساب الفوائد بناء على آخر قيمة اسمية تسبق تاريخ أداء القسيمة (مع الأخذ بعين الاعتبار انخفاض وارتفاع القيمة الاسمية).

في حالة انخفاض أو ارتفاع في القيمة الاسمية للسندات، يجب على المصدر فوراً إخبار الهيئة المغربية لسوق الرساميل.

قابلة للتداول بالتراضي

تداول السندات

لا يمكن تداول السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار إلا بين المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في مذكرة العملية هذه. يلتزم كل مستثمر مؤهل مالك لسندات تابعة لأجل لا محدود موضوع مذكرة العملية هذه بعدم تحويل السندات المذكورة سوى لفائدة المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في هذه المذكرة. كما يتعين على ماسكي الحسابات بأي حال من الأحوال قبول تعليمات تسديد وتسليم السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا المنشور المعبر عنها من طرف مستثمرين غير المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في هذه المذكرة.

بند التماثل

لا يوجد أي تماثل بين السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا المنشور وسندات أي إصدار سابق.

إذا قام بنك أفريقيا لاحقا بإصدار سندات جديدة تتمتع من جميع المستويات بحقوق شبيهة بتلك التي يقتضيها هذا الإصدار، يمكن له دون الحصول على موافقة حاملي السندات، وشريطة أن تنص على ذلك عقود الإصدار، أن يجري تماثلا لكافة سندات الإصدارات المتعاقبة، موحدا بذلك مجموع العمليات المتعلقة بتدبير هذه السندات وتداولها.

رتبة الاقتراض / التابعة

يخضع رأس المال والفوائد لبند تابعة السندات.

ولا يمس تطبيق هذا البند بأي شكل من الأشكال قواعد القانون المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر، واجبات المساهمين وحقوق المكتتب للحصول وفق الشروط المحددة في العقد على أداء سنداته من حيث رأس المال والفوائد.

وفي حالة تصفية بنك أفريقيا، ولن يتم تسديد السندات التابعة لأجل لا محدود لهذا الإصدار إلا بعد تعويض جميع الدائنين التقليديين الذين لهم الأولوية أو العاديين.

بينما يتم تسديد هذه السندات التابعة لأجل لا محدود بعد كافة الاقتراضات السندية لمدة محدودة وغير محدودة بدون آلية امتنصص الخسائر التي أصدرها بنك أفريقيا أو التي يمكن له إصدارها لاحقا في المغرب كما في الخارج.

سيتم هذا التسديد على أساس أقل مبلغ من المبلغين التاليين :

- القيمة الاسمية الأولية بعد طرح مبلغ التسديدات المحتملة المنجزة سابقا ؛
- المبلغ المتوفر بعد تعويض جميع الدائنين ذوي الأفضلية والعاديين وحاملي السندات التابعة لمدة محددة التي يمكن أن يكون بنك أفريقيا قد أصدرها أو سيصدرها في وقت لاحق سواء في المغرب أو في الخارج.

تأتي هذه السندات التابعة لأجل لا محدود في نفس المرتبة مثل السندات التابعة لأجل لا محدود من نفس الفئة. وللتذكير أجرى بنك أفريقيا إصدارا للسندات التابعة لأجل لا محدود

من صنف AT1 في يونيو 2017 بمبلغ إجمالي قدره بمبلغ إجمالي قدره 1.000.000.000 درهم.

ضمان استعادة الاموال	لا يخضع هذا الإصدار لأي ضمان خاص
التصنيف	لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب للتصنيف
قام المجلس الإداري بتاريخ 28 يوليو 2021 بتعيين السيد حماد الجواهري وكيلا مؤقتا.. ويسري مفعول هذا القرار فور افتتاح فترة الاكتتاب. علما أن الوكيل المؤقت المعين هو نفسه بالنسبة لشطري هذا الإصدار A و B (سندات تابعة لأجل لا محدود) اللذين تم تجميعهما في كتلة وحيدة. سيقوم المجلس الإداري بدعوة الجمعية العامة لحاملي السندات للانعقاد من أجل تعيين وكيل نهائي لكتلة حاملي السندات وذلك، داخل أجل 60 يوما ابتداء من افتتاح فترة الاكتتاب. من ناحية أخرى، ليس لبنك أفريقيا أية علاقة رأسمالية أو للأعمال مع السيد حماد الجواهري. علاوة على ذلك، يعتبر السيد حماد الجواهري ممثل كتلة حاملي سندات الإصدارات المنجزة من طرف بنك أفريقيا بين سنتي 2012 و 2017. ويلتزم المجلس الإداري لبنك أفريقيا بإرسال محضر هذه الجمعية فور انعقادها للهيئة المغربية لسوق الرساميل	
القانون المطبق	القانون المغربي
المحكمة المختصة	المحكمة التجارية للدار البيضاء

.IV. حالة التخلف عن الأداء

يشكل حالة للتخلف عن الأداء عدم الوفاء بجزء أو كل مبلغ الفوائد الواجبة على الشركة برسم كل سند عدا في حالة تم الأداء داخل أجل 14 يوم عمل بعد تاريخ استحقاقه أو إذا قررت الشركة بعد موافقة بنك المغرب إلغاء (كليا أو جزئيا) أداء الفوائد طبقا للمقتضيات المنصوص عليها في خصائص السندات التابعة المعروضة أعلاه في القسم الثاني - معلومات تتعلق بالسندات التابعة لأجل لا محدود لبنك أفريقيا.

وفي حالة وقوع حالة التخلف عن الأداء يجب على ممثل كتلة حاملي السندات أن يوجه بدون أجل إعدارا للشركة من أجل معالجة التخلف عن الأداء مع الأمر بأداء كل مبلغ مستحق للفوائد من طرف الشركة داخل أجل 14 يوم عمل بعد تاريخ الإعذار.

وإذا لم تقم الشركة بمعالجة التخلف عن الأداء بعد مرور 14 يوم عمل التي تلي توصلها بالإعذار، يمكن لممثل كتلة حاملي السندات بعد دعوة الجمعية العامة لحاملي السندات، وبناء على قرار من لدن هذه الأخيرة التي تبت ضمن شروط النصاب والأغلبية المنصوص عليها قانونا وبعد مجرد إشعار كتابي موجه للمصدر، مع نسخة لمؤسسة التوطين والهيئة المغربية لسوق الرساميل أن يجعل من كافة الإصدار مستحق الاجل، مما يجبر الشركة بقوة القانون على تسديد السندات المذكورة في حدود مبلغ رأس المال والفوائد المستحقة منذ آخر تاريخ أداء للفوائد مع زيادة الفوائد المستحقة وغير المؤداة بعد. علما أن الرأسمال هو الرأسمال الأولي (القيمة الاسمية الأولية x عدد السندات)، أو في حالة تسديد مسبق، الرأسمال الواجب المتبقي.

٧. المخاطر المتعلقة بالسندات التابعة لأجل لا محدود

1. المخاطر العامة المتعلقة بالسندات التابعة

→ مخاطر النسب :

يمكن للمخاطر المتعلقة بتطور أسعار الفائدة أن تؤثر على مردود السندات التي تكون نسبتها قابلة للمراجعة كل 5 سنوات. وبالفعل، قد يؤثر ارتفاع سعر الفائدة على انخفاض قيمة السندات المملوكة.

→ مخاطر التخلف عن التسديد

يمكن للسندات موضوع مذكرة العملية هذه أن تشمل مخاطر بعدم الوفاء بالتزاماتها التعاقدية تجاه حاملي السندات، وتتمثل هذه المخاطر في عدم أداء القسائم وعدم تسديد المبلغ الأصلي.

2. المخاطر الخاصة بالسندات التابعة لا محدودة الأجل

لا تعتبر عوامل المخاطر المحددة أدناه شاملة ويمكن ألا تغطي كافة المخاطر التي يمكن أن تحيط باستثمار في السندات التابعة لأجل لا محدود.

ويتم لفت انتباه المستثمرين المحتملين الذين من شأنهم الاكتتاب في السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذه المذكرة إلى أن الاستثمار في هذا النوع من السندات يخضع للمخاطر الأساسية التالية :

- المخاطر المرتبطة بإدراج أداة جديدة في السوق المالية المغربية : تعتبر السندات التابعة لأجل لا محدود طبقا للمعايير الدولية للجنة بازل ودورية رقم 14/G/2013 لبنك المغرب كأدوات الأموال الذاتية الإضافية. ويتم إصدار هذه الأدوات بشكل منتظم من طرف البنوك الدولية، لكنها تبقى حديثة أمام بعض المستثمرين المغاربة. ويتعين على كل مستثمر محتمل تحديد التوافق بين هذا الاستثمار مع مراعاة ظروفه الخاصة ويجب عليه التوفر على الموارد المالية والسيولات اللازمة لتحمل المخاطر المتعلقة بمثل هذا التوظيف، بما في ذلك إمكانية انخفاض القيمة الاسمية لهذه السندات (انظر المخاطر المتعلقة بانخفاض القيمة الاسمية للسندات أدناه) وكذا إمكانية إلغاء أداء مبلغ الفوائد (انظر المخاطر المتعلقة بإمكانية إلغاء أداء مبلغ الفوائد أدناه)؛

- المخاطر المرتبطة بالطابع المعقد للأداة المالية : تعتبر السندات موضوع هذا الإصدار أدوات معقدة باعتبار أن عمليات pay-off « Off المرتبطة بها لا يمكن توقعها بالكامل. فالمصدر له كامل التصرف لإلغاء أداء الفوائد لمدة غير محددة وعلى أساس غير تراكمي. كما يمكن خفض القيمة الاسمية للسندات في حالة بلوغ عتبة الإطلاق. من ناحية أخرى يمكن رفع القيمة الاسمية لكن شريطة موافقة بنك المغرب. وأخيرا يمكن الرفع من القسيمة حسب التصرف الكامل للمصدر ولا توجد أية آلية محددة لتفعيله. هذا ما يؤدي إلى القول بأن التدفقات المالية للسندات هي صعبة التوقع. فهذه التوقعات تستلزم عدة فرضيات ومعايير (الصحة المالية للمصدر، المستوى التوقعي للنسب الاحترازية، السندات والالتزامات الأخرى للمصدر...) . وبالتالي فإن طبيعة هذه السندات تجعل من عملية تدبيرها ولا سيما تجميعها أمرا معقدا ؛

- المخاطر المرتبطة بالطابع اللامحدود لهذه السندات : يتم إصدار السندات التابعة لأجل لا محدود وبالتالي لا يمكن القيام بتسديد رأس المال إلا بمبادرة من المصدر وبعد موافقة قبلية من بنك المغرب. ولا يتم هذا التسديد إلا بعد مرور مدة 5 سنوات ابتداء من تاريخ الإصدار مع مراعاة إشعار مسبق أدناه 5 سنوات. ؛

- المخاطر المرتبطة ببند تابعة السندات : يشكل رأس المال موضوع بند تابعة السندات بحيث أنه في حالة تصفية المصدر لا يتم هذا التسديد إلا بعد تعويض جميع الدائنين ذوي الأفضلية أو العاديين وبعد جميع الاقتراضات التابعة لمدة محدودة ولا محدودة بدون آليات إلغاء القسائم وامتصاص الخسائر التي تم وضعها أو يمكن إصدارها لاحقا من طرف المصدر في المغرب أو الخارج ؛

المخاطر المتعلقة بانخفاض القيمة الاسمية للسندات (آلية امتصاص الخسائر) كلما أصبحت نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول (CET 1) كما عرفها بنك المغرب أقل من المستوى المحدد من طرف المصدر (المحدد في 6,0% في إطار هذا المنشور وذلك طبقا لمقتضيات النشرة التقنية لبنك المغرب التي تحدد إجراءات تطبيق الدورية رقم 14/G/2013 المتعلقة بالأموال الذاتية لمؤسسات الائتمان) على أساس فردي وموحد، يتم تخفيض السندات بالمبلغ الذي يوافق الفرق بين الأموال الذاتية الأساسية من الفئة 1 النظرية التي تسمح ببلوغ نسبة 6,0% من نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول CET 1 والأموال الذاتية الفعلية CET 1.

وسيتم حساب الفوائد على أساس القيمة الاسمية التي تخضع لتعديل كما تم تعريفه في آلية امتصاص الخسائر.

بيد أنه بعد انخفاض محتمل للقيمة الاسمية للسندات وإذا تحسنت الوضعية المالية للمصدر التي تطلبت هذا الانخفاض في القيمة، يمكن لبنك أفريقيا أن يطلق فوراً بعد موافقة قبلية لبنك المغرب آلية رفع القيمة الاسمية التي شكلت موضوع خفض القيمة بشكل كلي أو جزئي. ويسهر بنك أفريقيا بشكل دائم على احترام المعايير الدولية للجنة بازل والتعليمات التنظيمية لبنك المغرب. ولهذا الغرض، تتوفر المجموعة على سياسة لتوجيه المخاطر التنظيمية تسمح بـ :

- ✓ تتوفر على قاعدة مالية تسمح بمواجهة كافة تعهداته ؛
- ✓ احترام كافة النسب التنظيمية التي يأمر بها بنك المغرب ؛
- ✓ تشكيل فراش إضافي من الأموال الذاتية تسمح بامتصاص الأزمات واختبارات الضغط التنظيمية والداخلية وضمان احترام العتبات ما بعد اختبارات الضغط، أي :
- نسبة على الأموال الذاتية من المستوى 1 تساوي على الأقل 9,0% ؛
- نسبة على الأموال الذاتية الأساسية من المستوى 1 ومن المستوى 2 تساوي على الأقل 12,0% .
- ✓ الاستجابة لمتطلبات المؤسسة الوصية على تقنين القطاع في مجال نسبة الملاءة (إصدارات نصف سنوية من الدعامة III موجهة لضمان شفافية الإفصاح المالي : تفصيل النسب الاحترازية، تشكيل الأموال الذاتية التنظيمية، توزيع المخاطر المرجحة) .

إلى غاية 31 دجنبر 2020، تتوزع النسب الاحترازية⁶ لبنك أفريقيا كما يلي :

2020 2020	2020 2020	
9,00%	9,90%	نسبة الدعامة 1 (على الأقل 9%)
12,30%	15,20%	نسبة الملاءة (على الأقل 12%)

المصدر : بنك أفريقيا

المخاطر المرتبطة بإمكانية إلغاء أداء مبلغ الفوائد : يخضع المستثمر لمخاطر إلغاء أداء مبلغ الفوائد (كلها أو جزئياً) بالنسبة لمدة غير محددة وعلى أساس غير تراكمي. ويبقى قرار هذا الإلغاء حسب تصرف المصدر وبعد موافقة قبلية من بنك المغرب. وذلك من أجل مواجهة التزاماته.

عوامل المخاطر المؤثرة على نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول CET 1 : يمكن أن ينتج تراجع نسبة CET 1 كما عرفها بنك المغرب إلى مستوى يقل عن 6,0% مما يترتب عنه انخفاض في القيمة الاسمية للسندات عن عدة عوامل نذكر منها خصوصاً :

- ✓ تحقيق خسائر مهمة إثر ارتفاع محتمل في وقوع المخاطر أو تطور مادي كبير في محيط أسعار الفائدة ؛
- ✓ إدخال معايير محاسبية جديدة ؛
- ✓ دخول حيز التنفيذ لمتطلبات تنظيمية جديدة.

⁶. يتم تقديم النسب الاحترازية في الوثيقة المرجعية لبنك أفريقيا المتعلقة بالسنة المالية 2020 والمسجلة من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 23 يوليوز 2021 تحت المرجع EN/EM/012/2021

في حالة وقوع عامل أو عدة عوامل للمخاطر، لا يمكن أن يتراجع مستوى نسبة CET 1 إلا في حالة لم يتخذ التجاري وفابنك ومساهمييه كافة التدابير التصحيحية التي تمكن من احترام كافة النسب التنظيمية التي يتطلبها بنك المغرب وهي : حد أدنى من نسبة CET 1 9,0% و نسبة ملاءة دنيا قدرها 12,0%.

- المخاطر المتعلقة بالسيولة وتداول السندات : لا تنسجم السندات موضوع هذه المذكرة بحكم تعقيدها مع متطلبات المستثمرين غير المؤهلين. وهكذا، فإن تداول هذه السندات يقتصر حصريا على المستثمرين المؤهلين حتى في السوق الثانوية. ويمكن لهذا الحصر أن يخفف سيولة السندات موضوع هذا الإصدار مقارنة مع سندات أخرى يكون تداولها غير محصور.
- المخاطر المتعلقة بتوفر المصدر على عدة خيارات : تتضمن السندات موضوع هذه المذكرة عدة خيارات لفائدة المصدر وهي :

✓ خيار التسديد المسبق ؛

✓ خيار خفض أو رفع القيمة الاسمية للسندات ؛

✓ خيار إلغاء أداء مبلغ الفوائد.

يتعين على كل مستثمر محتمل أن يراعي هذه الخيارات من أجل استثماره وفق أهدافه وإكراهاته الخاصة، كما يتعين على المصدر إدراج خياراته في مقترحه لتقديم المناقصة وكذا في تحديد القيمة العادلة للسندات.

- المخاطر المرتبطة باستدانة إضافية : يمكن للمصدر أن يقوم لاحقا بإصدار ديون أخرى لها رتبة تساوي أو تفوق السندات موضوع هذا المنشور. وتأتي مثل هذه الإصدارات لتخفيض المبلغ القابل للاسترداد من طرف حاملي هذه السندات في حالة تصفية الشركة المصدرة.

.VI. الجدول الزمني للعملية

يتمثل الجدول الزمني للعملية كما يلي :

الترتيب	العمليات	التاريخ
1	الحصول على تأشيرة الهيئة المغربية لسوق الرساميل	4 غشت 2021
2	نشر ملخص المنشور على الموقع الإلكتروني للمصدر	4 غشت 2021
3	نشر المصدر لبلاغ صحفي في صحيفة للإعلانات القانونية	6 غشت 2021
4	معاينة سعر الفائدة المرجعي	1 شتنبر 2021
5	نشر الأسعار المرجعية وأسعار الفائدة الاسمية على الموقع الإلكتروني للمصدر	1 شتنبر 2021
6	نشر الأسعار المرجعية وأسعار الفائدة الاسمية على الموقع الإلكتروني للمصدر في صحيفة للإعلانات القانونية	3 غشت 2021
7	فتح فترة الاكتتاب	6 شتنبر 2021
8	إغلاق فترة الاكتتاب	9 شتنبر 2021
9	تخصيص السندات	9 شتنبر 2021
10	التسديد/ التسليم	13 شتنبر 2021
11	نشر المصدر للنتائج وأسعار الفائدة المعتمدة للعملية في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى موقعه الإلكتروني	14 شتنبر 2021

■ القسم الثاني : معلومات حول المصدر بنك أفريقيا

I. معلومات عامة

اسم الشركة	بنك أفريقيا
المقر الرئيسي	140، شارع الحسن الثاني، الدار البيضاء
الهاتف	05 22 49 80 04/03
الفاكس	05 22 26 49 65
الموقع الإلكتروني	www.bankofafrica.ma
الشكل القانوني	شركة مساهمة ذات مجلس إدارة
تاريخ التأسيس	31 غشت 1959
مدة حياة الشركة	99 سنة
السجل التجاري	27 129 الدار البيضاء
السنة المالية للشركة	من 1 يناير إلى 31 دجنبر
الغرض الاجتماعي (المادة 3 من النظام الأساسي)	يهدف البنك المغربي للتجارة الخارجية في إطار ظهير شريف رقم 193-14-1 الصادر في الأول من ربيع الأول 1436 بإصدار قانون رقم 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها إلى : ➤ القيام بجميع عمليات البنك والصرف والخزينة والضمان والقبول والخصم وإعادة الخصم والمكشوف في الحساب الجاري ومختلف أنواع القروض على الأمد القصير والمتوسط والطويل؛ إبرام كافة الاقتراضات والتعهدات بمختلف العملات؛ شراء أو بيع أو تفويت جميع الممتلكات المنقولة أو العقارية؛ ممارسة جميع عمليات النقل أو العمولات وتجارة المعادن النفيسة. ➤ القيام بجميع التوظيفات والاكتتابات وعمليات الشراء والبيع في البورصة أو غيرها بالنجز أو لأجل لسندات أو أوراق تجارية مهما كانت طبيعتها ؛ ➤ أخذ وامتلاك وتدير مساهمات في جميع الشركات البنكية والمالية والعقارية والصناعية والتجارية لحسابها أو لحساب الغير ؛ ➤ وعموما، القيام بجميع العمليات البنكية والمالية والتجارية والصناعية والمنقولة والعقارية التي يمكن أن ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بغرض الشركة.
رأس مال الشركة إلى غاية 31 دجنبر 2020	2 056 066 480 درهم موزع على 205 606 648 سهما بقيمة إسمية قدرها 10 دراهم
الوثائق القانونية	يمكن الاطلاع على الوثائق القانونية للشركة، وخاصة النظام الأساسي ومحاضر الجمعيات العامة وتقارير مراقبي الحسابات بالمقر الرئيسي لبنك أفريقيا باعتبار شكله القانوني، يخضع بنك أفريقيا للقانون المغربي والقانون رقم 95-17 كما تم تعديله وتتميمه. بحكم نشاطه ، يخضع بنك أفريقيا لظهير شريف رقم 193-14-1 الصادر في ربيع الأول 1436 بإصدار قانون رقم 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها (القانون البنكي)؛ باعتباره شركة مدرجة في البورصة، وبحكم إصداراته للسندات وبرامج إصدار شهادات الإيداع، يخضع بنك أفريقيا للمقتضيات القانونية والتنظيمية المتعلقة بالسوق المالية وخصوصا :

- الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 14-19 المتعلق ببورصة القيم وشركات البورصة والمستشارين في الاستثمار المالي ؛
- النظام العام لبورصة القيم المصدق عليه بقرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 19-2208 الصادر الصادر في 3 يوليوز 2019 ؛
- القانون رقم 12-44 المتعلق بدعوة الجمهور إلى الاكتتاب و بالمعلومات المطلوبة إلى الأشخاص المعنوية و الهيئات التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب في أسهمها أو سنداتها ؛
- القانون رقم 12-43 المتعلق بالهيئة المغربية لسوق الرساميل ؛
- النظام العام للهيئة المغربية لسوق الرساميل المصدق عليه بقرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 16-2169 ؛
- دوريات الهيئة المغربية لسوق الرساميل؛
- الظهير الشريف رقم 3-95-1 الصادر في 26 يناير 1995 بتنفيذ القانون رقم 94-35 المتعلق ببعض سندات الديون القابلة للتداول وقرار وزير المالية والاستثمارات الخارجية رقم 95-2560 الصادر في 9 أكتوبر 1995 المتعلق بسندات الديون القابلة للتداول.
- الظهير الشريف رقم 1.96.246 الصادر في 29 من شعبان 1417 (9 يناير 1997). بتنفيذ القانون رقم 35.96 المتعلق بإحداث وديع مركزي وتأسيس نظام عام لقيد بعض القيم في الحساب، المغير والمتمم ؛
- النظام العام للوديع المركزي المصدق عليه بواسطة قرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 98-932 صادر في 16 أبريل 1998 ومعدل بواسطة قرار وزير الخوصصة والسياحة رقم 01-1961 صادر في 30 أكتوبر 2001 ؛
- الظهير الشريف رقم 21-04-1 الصادر في فاتح ربيع الأول 1425 (21 أبريل 2004) بتنفيذ القانون رقم 03-26 المتعلق بالعروض العمومية في سوق البورصة كما تم تعديله وتتميمه ؛

النظام الجبائي

يخضع بنك أفريقيا، باعتباره مؤسسة ائتمان، للضريبة على الشركات (37 %) والضريبة على القيمة المضافة (10 %).

المحكمة

المختصة في

المحكمة التجارية للدار البيضاء

حالة نزاع

.II. بنية مساهمي بنك أفريقيا

1. تشكيل رأس المال

إلى غاية 31 دجنبر 2020، يبلغ رأسمال بنك أفريقيا 2 056 066 480 درهم، موزعا على 205 606 648 سهما بقيمة إسمية تبلغ 10 دراهم للسهم الواحد ويتم تحريرها بالكامل، من نفس الفئة وتمتع بنفس الحقوق.

وتجدر الإشارة إلى أنه في تاريخ 22 شتنبر 2008، قام بنك أفريقيا بتقسيم سهمه، لتصبح قيمته الاسمية 10 دراهم مقابل 100 درهم، وذلك طبقا لمقتضيات القانون 20-05 الذي يغير وتتم القانون رقم 17-95 بتاريخ 30 غشت 1996 المتعلق بشركات المساهمة.

الجدول 1 : بنية المساهمين إلى غاية 31 ماي 2021

31/05/2021	المساهمون
% من رأس المال	عدد الأسهم
35,50%	72 999 028
كتلة التحكم	
26,59%	54 678 388
8,03%	16 509 923
0,88%	1 810 717
مساهمات قارة	
47,20%	97 056 426
24,56%	50 492 025
8,32%	17 108 805
5,38%	11 056 220
5,01%	10 310 563
0%	41
3,06%	6282315
2%	4028207
3,93%	8 088 813
17,29%	35 551 194
1,09%	2 245 325
16,20%	33 305 869
100,00%	205 606 648
المجموع	

المصدر : بنك أفريقيا

* بما في ذلك الأسهم المملوكة من طرف صناديق هيئات التوظيف المشترك للقيم المنقولة الخاصة بالملكية المغربية للتأمين (2 930 019 سهم)

** وضعية مؤكدة من طرف المساهم بتاريخ 31/12/2020

***وضعية بعد الزيادة في رأس المال 2020 (أسهم غير مودعة في بنك أفريقيا)

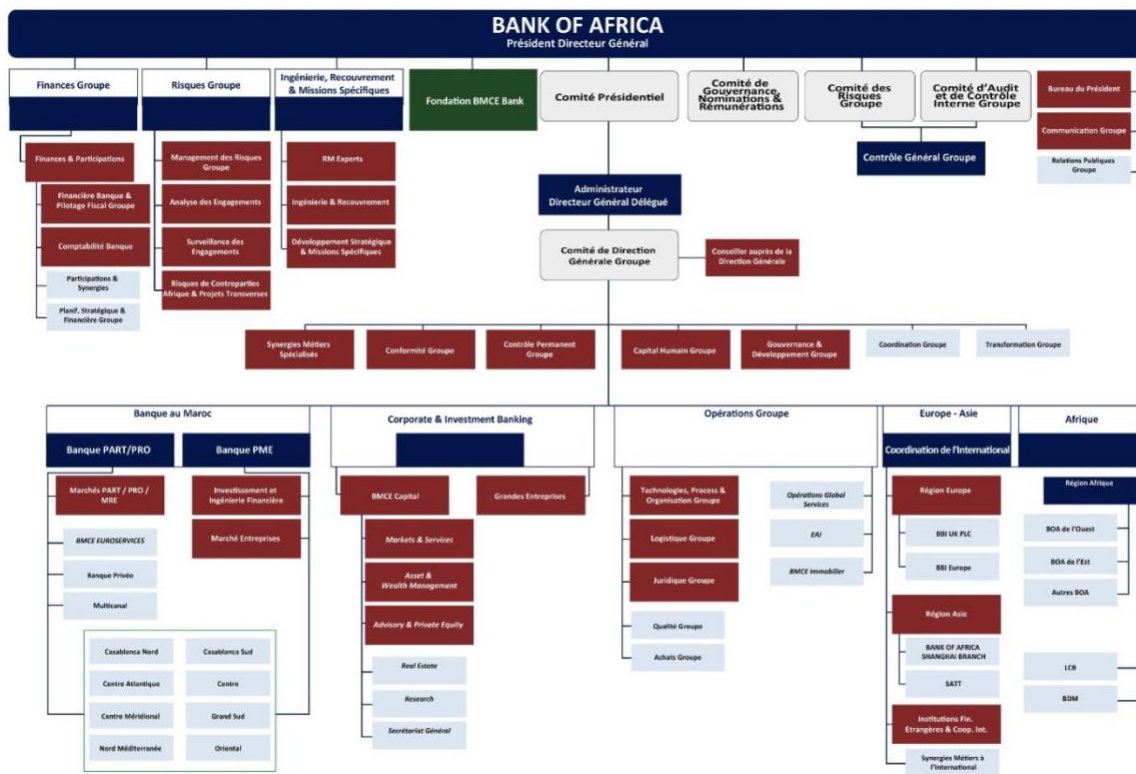
2. المجلس الإداري

الجدول 2 : أعضاء المجلس الإداري يونيو 2021

أعضاء المجلس الإداري	تاريخ التعيين الأول	تقديم	انقضاء مدة التعيين
السيد عثمان بنجلون الرئيس المدير العام	1995	الرئيس المدير العام	الجمعية العامة العادية التي ستبث في حسابات السنة المالية 2024
الملكية المغربية للتأمين يمثلها السيد زهير بنسعيد	1994	السيد زهير بنسعيد هو الرئيس التنفيذي للملكية المغربية للتأمين ومساهم في بنك أفريقيا	الجمعية العامة العادية التي ستبث في حسابات السنة المالية 2024
البنك الفيدرالي كريدي ميتال يمثله السيد لوسيان ميارا	2005	السيد لوسيان ميارا هو مستشار في الصندوق الفيدرالي كريدي ميتال ومساهم في حدود 93% في BFCM وهي بدورها مساهم في بنك أفريقيا	الجمعية العامة العادية التي ستبث في حسابات السنة المالية 2025
صندوق الإيداع والتدبير يمثله السيد عبد اللطيف زغنون	2010	شغل صندوق الإيداع والتدبير منصبا في المجلس الإداري لبنك أفريقيا من سنة 1966 إلى 1997 ثم تم تعيينه من جديد من طرف الجمعية العامة العادية لسنة 2010. السيد عبد اللطيف زغنون هو المدير العام لصندوق الإيداع والتدبير ومساهم في بنك أفريقيا	الجمعية العامة العادية التي ستبث في حسابات السنة المالية 2021
مجموعة O CAPITAL (*) يمثلها السيد هشام العمراني	2021	السيد هشام العمراني هو مدير عام منتدب لمجموعة de O CAPITAL GROUP ، المساهمة في بنك أفريقيا	الجمعية العامة العادية التي ستبث في حسابات السنة المالية 2021
السيد عز الدين كسوس بصفة شخصية	2017	كان السيد عز الدين كسوس عضوا في المجلس الإداري بصفته في حسابات السنة المالية 2022 الشخصية من سنة 2005 إلى سنة 2008 ثم ممثلا دائما للملكية المغربية للتأمين قبل تعيين مجددا عضوا في المجلس الإداري في سنة 2017	الجمعية العامة العادية التي ستبث في حسابات السنة المالية 2022
مجموعة CDC Limited يمثلها السيد مارك بوجون	2019	السيد مارك بوجون هو عضو في المجلس الإداري لبنك أفريقيا، ممثلا في حسابات السنة المالية 2023 لمجموعة CDC. وهو مؤسس وشريك رئيسي لمجموعة Beaujean & Partners 2019 و Atlantic Financial Group S.A.	الجمعية العامة العادية التي ستبث في حسابات السنة المالية 2023
السيد محمد القباح	2021	عضو مجلس إداري مستقل ومستشار في جامعة يوروميد فاس وعضو سابق في المجلس الإداري للبنك المغربي للتجارة الخارجية بين 1997 و 2000	الجمعية العامة العادية التي ستبث في حسابات السنة المالية 2026
السيد François HENROT	2016	عضو مستقل في المجلس الإداري	الجمعية العامة العادية التي ستبث في حسابات السنة المالية 2021
السيد Brian C.Mck. HENDERSON متصرف مستقل	2016	عضو مستقل في المجلس الإداري	الجمعية العامة العادية التي ستبث في حسابات السنة المالية 2021

السيدة نزهة الحرايثي متصرف مستقل	2021	عضو مستقل في المجلس الإداري الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2026
السيد عبدو بنسودة متصرفة مستقلة	2018	عضو بصفته الشخصية في المجلس الإداري ومسير في مجموعة O في حسابات السنة المالية 2023 Capital، المساهم المرجعي لبنك أفريقيا
السيد إبراهيم بنجلون التومي متصرف مدير عام منتدب	2004	متصرف مدير عام منتدب ورئيس مجموعة BOA لوكسومبورغ الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2021
السيدة مريم البوعزاوي	2021	عضو بصفتها الشخصية في المجلس الإداري ومتصرفة مديرة عامة لشركة BMCE Capital Gestion الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2026

1. الهيكل التنظيمي لبنك أفريقيا (ماي 2021)

Organigramme de 2018
Mis à jour (2019-21)

Source : Bank Of Africa

III. وصف النشاط

1. تطور القروض

خلال المدة التي شملتها الدراسة، تطورت القروض حسب فئات الزبناء على الشكل التالي :

الجدول 3 : القروض الصافية حسب فئات الزبناء في الفترة 2018-2020

بملايين الدراهم	2018	2019	التطور	2020	التطور
حقوق على مؤسسات الائتمان وما يماثلها	26 271	27 260	3,76%	24 849	-8,84%
حقوق على الزبناء	112 236	118 909	5,95%	128 926	8,42%
قروض الخزينة	23 799	27 062	13,71%	30 699	13,44%
قروض الاستهلاك	8 830	8 162	-7,56%	7 687	-5,82%
قروض للتجهيز	21 570	21 818	1,15%	19 988	-8,39%
القروض العقارية	40 373	40 441	0,17%	40 966	1,30%
القروض الأخرى	11 974	15 264	27,48%	23 023	50,83%
الحقوق المكتسبة بشراء الفواتير	2 515	2 284	-9,19%	2 114	-7,44%
فوائد مستحقة للاستلام	712	743	4,35%	727	-2,15%
ديون معلقة الأداء	2 462	3 135	27,34%	3 722	18,72%
مجموع القروض	138 507	146 169	5,53%	153 775	5,20%

المصدر : بنك أفريقيا - نشاط مجمع⁷

مع متم سنة 2018، سجل جاري القروض انخفاضا بنسبة 7,2% ليصل إلى 138 508 مليون درهم. يعزى هذا التطور أساسا لتراجع (أولا) قروض الخزينة بنسبة 11,1% لتصل إلى 23 799 مليون درهم و(ثانيا) قروض الاستهلاك بنسبة 7,9% لتصل إلى 8 830 مليون درهم في إطار تحسين الحصيلة وتعزيز النسب التنظيمية و(ثالثا) قروض التجهيز بنسبة 2,3% لتصل إلى 21 570 مليون درهم والقروض الأخرى بنسبة 20,7% لتصل إلى 2 515 مليون درهم، على إثر انخفاض عمليات إعادة البيع مع الزبناء. وسجلت الحقوق تجاه مؤسسات الائتمان وما يماثلها انخفاضا نسبته 15,77% لتصل إلى 26,3 مليار درهم.

وعرفت الحقوق المكتسبة بشراء الفواتير ارتفاعا ملحوظا بين سنتي 2017 و 2018 (سنة إدماج قروض الضريبة على القيمة المضافة) بنسبة 192% بفعل أساسا تسديد قرض الضريبة على القيمة المضافة للمجمع الشريف للفوسفاط بحوالي 1,2 مليار درهم.

إلى غاية متم 2019، سجل جاري القروض ارتفاعا ليصل إلى 146 169 مليون درهم . ويعود هذا التحسن لارتفاع قروض الخزينة بنسبة 13,7% لتصل إلى 27 062 مليون درهم وقروض التجهيز بنسبة 1,2% لتصل إلى 21 818 مليون درهم، مع انخفاض قروض الاستهلاك بنسبة 7,6% لتصل إلى 8 162 مليون درهم.

إلى غاية متم 2020، سجل جاري القروض ارتفاعا بنسبة 5,2% ليصل إلى 153 775 مليون درهم . ويعود هذا التحسن لارتفاع قروض الخزينة بنسبة 13,4% لتصل إلى 30 699 مليون درهم والقروض الأخرى بنسبة 50,8% لتصل إلى 23 023 مليون درهم، وقروض التجهيز بنسبة 8,4% لتصل إلى 19 988 مليون درهم.

2. تطور ودائع الزبناء

تطورت ودائع الزبناء حسب أصناف المنتجات في الفترة 2018-2020 كما يلي :

⁷ تتضمن البنك المغربي للتجارة الخارجية ش.م، BMCE Tanger Offshore و BMCE Paris

الجدول 4 : تطور ودائع الزبناء حسب أصناف المنتجات

التطور	2020	التطور	2019	2018	بملايين الدراهم
7,64%	85 864	8,74%	79 773	73 361	حسابات عند الطلب دائنة
2,21%	25 028	1,48%	24 486	24 130	حسابات الادخار
-	17 452	-0,53%	23 359	23 482	ودائع لأجل
-3,63%	6 140	-	6 371	7 309	حسابات دائنة أخرى
-	309	-5,39%	452	478	فوائد مستحقة للأداء
0,26%	134 793	4,41%	134 441	128 759	مجموع ودائع الزبناء

ومع متم 2018، تراجعت ودائع الزبناء بنسبة 5,2% لتصل إلى 128759 مليون درهم على إثر انخفاض قيمة الودائع لأجل بنسبة 18,6% لتصل إلى 23 482 مليون درهم والحسابات الدائنة الأخرى بنسبة 24,2% لتصل إلى 7309 مليون درهم، مقابل ارتفاع حسابات الادخار بنسبة 3% لتصل إلى 24130 مليون درهم.

إلى غاية متم 2019، سجلت ودائع الزبناء ارتفاعا نسبته 4,4% لتصل إلى 134 441 مليون درهم، أساسا بفعل ارتفاع الحسابات الدائنة تحت الطلب ب 8,7% لتصل إلى 79 773 مليون درهم وحسابات الادخار بنسبة 1,5% لتصل إلى 24 486 مليون درهم.

إلى غاية متم 2020، سجلت ودائع الزبناء شبه استقرار نسبته 0,3% لتصل إلى 134 793 مليون درهم، أساسا بفعل انخفاض الودائع لأجل بنسبة 25,3% لتصل إلى 17 452 مليون درهم، تم تعويضها بارتفاع الحسابات الدائنة تحت الطلب ب 7,6% لتصل إلى 85 864 مليون درهم .

تغيرات قيم فوارق الاقتناء				
النتيجة قبل احتساب الضرائب	3 652 295	3 656 146	0,11%	1 877 347
ضرائب على الأرباح	-843 574	-1 080 129	28,04%	-513 528
النتيجة الصافية	2 808 722	2 576 017	-8,29%	1 363 819
الأرباح خارج المجموعة	977 552	654 507	-33,05%	625 987
النتيجة الصافية حصة المجموعة	1 831 170	1 921 510	4,93%	737 832

2. تقديم الحصيلة السنوية الموطدة لبنك أفريقيا إلى غاية 31 دجنبر 2020 :

الأصول بالآلاف الدراهم	2018	2019	التطور	2020	التطور
قيم الصندوق والبنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية	14 310 554	14 450 591	0,98%	16 291 624	12,74%
الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	0	0		0	
- الأصول المالية المملوكة لغايات المعاملة	25 104 686	29 913 430	19,15%	29 529 201	-1,28%
- الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	1 011 536	794 295	-21,48%	774 086	-2,54%
أدوات التغطية المشتقة	0				
الأصول المالية المتاحة للبيع	0				
الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية	0				
- أدوات الدين المحتسبة بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية القابلة للتدوير	1 402 639	1 667 868	18,91%	1 222 818	-26,68%
- أدوات الرساميل الذاتية المحتسبة بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية غير القابلة للتدوير	3 986 053	4 446 599	11,55%	4 642 101	4,40%
الأصول المملوكة لغاية الاستحقاق					
السندات بالتكلفة المهلكة	25 315 848	30 042 750	18,67%	37 324 605	24,24%
القروض والديون على مؤسسات الائتمان	21 250 394	22 403 739	5,43%	22 392 263	-0,05%
القروض والديون على الزبناء	179 302 874	186 645 591	4,10%	194 166 699	4,03%
فارق إعادة التقييم لأصول المحافظ المغطاة بمعدلات الفائدة					
استثمارات أنشطة التأمين					
الضريبة المستحقة الدفع - أصول	783 556	920 499	17,48%	797 935	-13,31%
الضريبة المؤجلة - أصول	1 615 532	1 767 563	9,41%	2 083 871	17,90%
حسابات التسوية وأصول أخرى	7 199 267	6 631 296	-7,89%	6 751 532	1,81%
أصول غير جارية موجهة للتفويت	0				
مساهمات في الشركات حسب طريقة نسبة الملكية	874 360	930 990	6,48%	962 952	3,43%
العقارات الاستثمارية	3 730 378	3 800 224	1,87%	3 684 810	-3,04%
الأصول الثابتة الملموسة	7 640 031	9 222 503	20,71%	8 945 178	-3,01%
الأصول الثابتة غير الملموسة	987 571	1 079 156	9,27%	1 310 012	21,39%

0,00%	1 032 114	0,00%	1 032 114	1 032 114	فوارق الامتلاك
5,12%	331 911 802	6,84%	315 749 207	295 547 393	مجموع الأصول

التطور	2020	التطور	2019	2018	الخصوم بآلاف الدراهم
					الأبنك المركزية، الخزينة العامة، مصلحة الشيكات البريدية
					الخصوم المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
					- الخصوم المالية المملوكة لغايات المعاملة
					- الخصوم المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة كخيار
					أدوات التغطية المشتقة
					سندات المديونية المُصدرة
-14%	14 111 265	20%	16 346 393	13 582 981	
33%	59 960 481	3%	45 071 844	43 725 210	ديون تجاه مؤسسات الائتمان والمعتبرة في حكمها
2%	207 086 841	5%	202 816 657	192 474 205	ديون تجاه الزبناء
					فارق إعادة التقييم لخصوم المحافظ المغطاة بمعدلات الفائدة
-37%	877 982	82%	1 396 103	769 014	الضريبة الجارية - خصوم
7%	1 258 073	0%	1 179 957	1 179 765	الضريبة المؤجلة - خصوم
-7%	9 634 263	11%	10 379 406	9 350 024	حسابات التسوية وخصوم أخرى
					ديون مرتبطة بالأصول غير الجارية الموجهة للتقويت
					المخصصات الاحتياطية المتعلقة بعقود أنشطة التأمين
20%	1 407 895	13%	1 172 574	1 039 395	المخصصات الاحتياطية للمخاطر والتكاليف
					إعانات، صناديق عمومية مخصصة، وصناديق خاصة للضمان
0%	9 594 473	0%	9 590 170	9 585 289	ديون تابعة
6%	303 931 273	6%	287 953 104	271 705 883	مجموع الديون
					رساميل ذاتية
6%	19 624 631	29%	18 473 069	14 365 774	رأس المال واحتياطيات مرتبطة
	0				احتياطيات موطدة
8%	1 587 064	-7%	1 474 765	1 584 607	- حصة المجموعة
3%	4 283 718	4%	4 149 154	3 977 575	- حصة الأقليات

أرباح وخسائر محتسبة مباشرة ضمن الرساميل الذاتية

- حصة المجموعة	593 531	618 563	4%	609 900	-1%
- حصة الأقلية	511 300	504 535	-1%	511 398	1%
صافي الأرباح للسنة المالية	0				
- حصة المجموعة	1 831 171	1 921 510	5%	737 832	-62%
- حصة الأقلية	977 552	654 507	-33%	625 987	-4%
مجموع الرساميل الذاتية الموطدة	23 841 510	27 796 103	17%	27 980 530	1%
مجموع الخصوم	295 547 393	315 749 207	6,84%	331 911 802	5,12%

3. تقديم حساب النتيجة الموطدة لبنك أفريقيا إلى غاية الربع الأول 2021

التطور %	31/03/2020	31/03/2021	حساب النتيجة طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
-0,3%	3 643 069	3 630 919	فوائد وعائدات مماثلة
-12,8%	-1 267 793	-1 105 886	فوائد وتكاليف مماثلة
6,3%	2 375 276	2 525 033	هامش الفوائد
2,9%	743 456	764 984	عمولات محصلة
-14,1%	-119 769	-102 941	عمولات مدفوعة
6,1%	623 687	662 043	هامش على العمولات
	0	0	صافي الأرباح والخسائر الناتجة عن تغطيات الوضعية الصافية
NS	-16 638	192 115	صافي الأرباح والخسائر على الأدوات المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
NS	-21 363	178 866	صافي الأرباح والخسائر على أصول وخصوم المعاملات
180,4%	4 725	13 249	صافي الأرباح والخسائر على أصول وخصوم بالقيمة العادلة حسب النتيجة
-2,7%	19 455	18 936	صافي الأرباح والخسائر على الأدوات المالية بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية
	0		صافي الأرباح والخسائر على أدوات الدين المحتسبة ضمن الرساميل الذاتية القابلة للتدوير
-2,7%	19 455	18 936	مكافآت أدوات الرساميل الذاتية المحتسبة ضمن الرساميل الذاتية غير القابلة للتدوير
	0		الأرباح والخسائر الناتجة عن عدم احتساب الأصول المالية بالكلفة المستهلكة
	0		الأرباح والخسائر الناتجة عن إعادة تصنيف الأصول المالية بالكلفة المستهلكة ضمن الأصول
	0		المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
	0		الأرباح والخسائر الناتجة عن إعادة تصنيف الأصول المالية حسب الرساميل الذاتية ضمن الأصول
	0		المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
	0		العائد الصافي لأنشطة التأمين
-15,4%	231 474	195 897	عائدات الأنشطة الأخرى
17,1%	-111 222	-130 264	تكاليف الأنشطة الأخرى
10,9%	3 122 032	3 463 760	الناتج الصافي البنكي

-1,9%	-1 665 180	-1 633 092	التكاليف العامة للاستغلال
5,5%	-224 502	-236 749	مخصصات الإهلاكات وانخفاضات القيمة للأصول الثابتة الملموسة وغير الملموسة
29,3%	1 232 350	1 593 919	النتيجة الإجمالية للاستغلال
49,5%	-503 595	-753 076	تكلفة المخاطرة
15,4%	728 755	840 843	نتيجة الاستغلال
28,9%	20 003	25 788	حصة الحصيلة الصافية للشركات المسجلة وفق طريقة نسبة الملكية
-100,5%	-251 689	1 349	صافي الأرباح والخسائر على أصول أخرى
	0	0	تغيرات قيم فوارق الاقتناء
74,6%	497 069	867 980	النتيجة قبل احتساب الضرائب
16,7%	-143 402	-167 324	ضرائب على الأرباح
	0	0	النتيجة الصافية للضرائب على النتائج المحصورة أو التي لا تزال قيد التفويت
98,1%	353 667	700 656	النتيجة الصافية
11,7%	230 882	257 858	الأرباح خارج المجموعة
260,6%	122 785	442 798	النتيجة الصافية حصة المجموعة

4. تقديم الحصيلة السنوية الموطدة لبنك أفريقيا إلى غاية الربع الأول 2021

التطور %	31/12/2020	31/03/2021	الأصول طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
-7,6%	16 291 624	15 061 010	قيم الصندوق والبنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية
	0	0	الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
38,9%	29 529 201	41 019 928	- الأصول المالية المملوكة لغايات المعاملة
2,5%	774 086	793 477	- الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
	0	0	أدوات التغطية المشتقة
	0	0	الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية
15,4%	1 222 818	1 410 764	- أدوات الدين المحتسبة بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية القابلة للتدوير
-5,3%	4 642 101	4 396 932	- أدوات الرساميل الذاتية المحتسبة بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية غير القابلة للتدوير
2,2%	37 324 605	38 151 625	السندات بالتكلفة المهلكة
-8,4%	22 392 263	20 516 420	القروض والديون على مؤسسات الائتمان بالتكلفة المهلكة
-2,7%	194 166 699	188 844 272	القروض والديون على الزبناء بالتكلفة المهلكة
	0	0	فارق إعادة التقييم لأصول المحافظ المغطاة بمعدلات الفائدة
	0	0	استثمارات أنشطة التأمين
-0,6%	797 935	793 137	الضريبة المستحقة الدفع - أصول
2,8%	2 083 871	2 143 115	الضريبة المؤجلة - أصول
16,4%	6 751 532	7 859 011	حسابات التسوية وأصول أخرى
	0	0	أصول غير جارية موجهة للتفويت
-2,8%	962 952	935 540	مساهمات في الشركات حسب طريقة نسبة الملكية
-0,2%	3 684 810	3 678 964	العقارات الاستثمارية
1,4%	8 945 178	9 066 340	الأصول الثابتة الملموسة
8,3%	1 310 012	1 418 508	الأصول الثابتة غير الملموسة
0,0%	1 032 114	1 032 114	فوارق الامتلاك
1,6%	331 911 802	337 121 158	مجموع الأصول طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

التطور %	31/12/2020	31/03/2021	الخصوم طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
			الأبنك المركزية، الخزينة العامة، مصلحة الشيكات البريدية
			الخصوم المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة

			- الخصوم المالية المملوكة لغايات المعاملة
			- الخصوم المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة كخيار
			أدوات التغطية المشتقة
-3,3%	14 111 265	13 647 027	سندات المديونية المُصدّرة
1,7%	59 960 481	60 971 493	ديون تجاه مؤسسات الائتمان والمعتبرة في حكمها
1,9%	207 086 841	211 023 657	ديون تجاه الزبناء
		0	فارق إعادة التقييم لخصوم المحافظ المغطاة بمعدلات الفائدة
11,3%	877 982	977 576	الضريبة الجارية - خصوم
-0,9%	1 258 073	1 246 666	الضريبة المؤجلة - خصوم
3,1%	9 634 263	9 933 081	حسابات التسوية وخصوم أخرى
		0	ديون مرتبطة بالأصول غير الجارية الموجهة للتفويت
		0	الخصوم المتعلقة بعقود أنشطة التأمين
4,4%	1 407 895	1 470 249	المخصصات الاحتياطية للمخاطر والتكاليف
		0	إعانات، صناديق عمومية مخصصة، وصناديق خاصة للضمان
0,6%	9 594 473	9 647 536	ديون تابعة
1,6%	303 931 273	308 917 285	مجموع الديون
			رساميل ذاتية
-0,2%	19 624 631	19 592 792	رأس المال واحتياطيات مرتبطة
	0	0	احتياطيات موطدة
37,3%	1 587 064	2 179 768	- حصة المجموعة
8,2%	4 283 718	4 635 486	- حصة الأقلية
	0	0	أرباح وخسائر محتسبة مباشرة ضمن الرساميل الذاتية
-2,0%	609 900	597 736	- حصة المجموعة
-2,7%	511 398	497 435	- حصة الأقلية
	0	0	صافي الأرباح للسنة المالية
-40,0%	737 832	442 798	- حصة المجموعة
-58,8%	625 987	257 858	- حصة الأقلية
0,8%	27 980 530	28 203 873	مجموع الرساميل الذاتية الموطدة
1,6%	331 911 802	337 121 158	مجموع الخصوم

II. الوضعية المالية لشركة بنك إفريقيا

1. تقديم حساب النتيجة السنوية لشركة بنك إفريقيا إلى غاية 31 دجنبر 2020

التطور	2020	التطور	2019	2018	
2,72%	11 448 179	5,20%	11 448 179	10 594 778	عائدات الاستغلال البنكي
-6,68%	710 550	8,30%	710 550	702 881	فوائد ومكافآت وعائدات مماثلة على عمليات مع مؤسسات الائتمان
-2,43%	5 334 205	-2,80%	5 334 205	5 625 747	فوائد ومكافآت وعائدات مماثلة على عمليات مع الزبناء
8,95%	557 275	1,90%	557 275	501 987	فوائد وعائدات مماثلة على سندات الدين
-7,12%	611 251	-5,90%	611 251	699 212	عائدات على سندات الملكية (1) وشهادات الصكوك
					عائدات على سندات مضاربة ومشاركة
	-		-		
73,10%	28 781	2,70%	28 781	16 190	عائدات على الأصول الثابتة ضمن عمليتي الإيجار الائتماني والإيجار
	-		-		عائدات على الأصول الثابتة المقدمة كإجارة

-11,82%	1 115 875	6,40%	1 115 875	1 189 821	عمولات على تقديم الخدمة
25,37%	3 090 242	32,60 %	3 090 242	1 858 940	عائدات بنكية أخرى
-	-	-	-	-	تحويل التكاليف على ودائع الاستثمار المحصلة
10,26%	5 147 548	2,00%	5 147 548	4 575 473	تكاليف الاستغلال البنكي
-2,27%	1 250 026	28,70 %	1 250 026	993 554	فوائد وتكاليف على عمليات مع مؤسسات الائتمان وما يماثلها
-17,88%	1 052 972	11,60 %	1 052 972	1 450 090	فوائد وتكاليف على عمليات مع الزبناء
-9,94%	229 687	35,70 %	229 687	396 364	فوائد وتكاليف مماثلة على سندات الدين المصدرة
-	-	-	-	-	تكاليف على سندات المضاربة والمشاركة
19,52%	16 216	29,60 %	16 216	10 466	تكاليف على الأصول الثابتة ضمن عمليتي القرض الإيجاري والإيجار
-	-	-	-	-	تكاليف على الأصول الثابتة الممنوحة كإجارة
41,35%	2 598 647	6,60%	2 598 647	1 724 999	تكاليف بنكية أخرى
-	-	-	-	-	تحويل عائدات على ودائع الاستثمار المحصلة
-2,72%	6 300 631	7,60%	6 300 631	6 019 302	الناتج الصافي البنكي
147,81%	472 279	20,50 %	472 279	239 596	عائدات الاستغلال غير البنكي
-53,39%	29 683	450,30 %	29 683	11 573	تكاليف الاستغلال غير البنكي
-5,85%	3 432 499	1,40%	3 432 499	3 594 893	التكاليف العامة للاستغلال
-4,76%	1 553 520	1,70%	1 553 520	1 603 716	تكاليف المستخدمين
-20,55%	93 624	11,90 %	93 624	105 306	ضرائب ورسوم
-8,49%	1 479 989	-0,60%	1 479 989	1 627 598	تكاليف خارجية
-1,19%	8 887	-5,70%	8 887	9 538	تكاليف عامة أخرى للاستغلال
9,53%	296 479	8,80%	296 479	248 735	مخصصات الإهلاكات ومؤونات الأصول الثابتة غير الملموسة والملموسة
21,80%	2 585 199	89,60 %	2 585 199	1 119 460	مخصصات المؤونات وخسائر على الديون غير القابلة للتحويل
92,38%	1 651 794	-8,80%	1 651 794	941 496	مخصصات للمؤونات للديون والتعهدات بواسطة توقيع معلقة الأداء
-15,75%	783 717	3672,60 %	783 717	24 656	خسائر على الديون غير القابلة للتحويل
-55,15%	149 688	117,70 %	149 688	153 308	مخصصات المؤونات الأخرى
-14,60%	1 035 725	267,30 %	1 035 725	330 158	مسترجعات المؤونات واسترجاع على الديون المهلكة
-17,34%	968 557	301,40 %	968 557	291 902	مسترجعات المؤونات عن الديون والتعهدات بواسطة توقيع معلقة الأداء
-8,95%	27 808	-2,00%	27 808	31 156	استرجاع على الديون المهلكة
274,86%	39 360	47,90 %	39 360	7 100	مسترجعات المؤن الأخرى
-14,00%	1 761 253	9,90%	1 761 253	1 863 131	النتيجة الجارية

عائدات غير جارية					
-					
2071,68 %	762 260		762 260	تكاليف غير جارية	
-50,37%	998 993	8,00%	998 993	1 863 131	النتيجة قبل الضرائب
-57,12%	274 812	23,40 %	274 812	519 477	ضرائب على النتائج
-47,21%	724 181	2,10%	724 181	1 343 654	النتيجة الصافية للسنة المالية

2. تقديم الحصيلة السنوية لشركة بنك أفريقيا إلى غاية 31 دجنبر 2021

الأصول بآلاف الدراهم	2018	2019	2020	التطور
قيم في الصندوق، بنوك مركزية، الخزينة العامة، مصلحة الشيكات البريدية	5 625 922	5 110 572	4 700 288	-8,03%
حقوق على مؤسسات الائتمان وما يماثلها	20 645 443	22 149 097	20 148 615	-9,03%
تحت الطلب	5 076 685	7 698 907	3 934 452	-48,90%
لأجل	15 568 758	14 450 190	16 214 163	12,21%
حقوق على الزبناء	109 721 074	116 625 100	126 812 254	8,73%
قروض وتمويلات تشاركية للخزينة والاستهلاك	33 015 606	35 594 227	38 746 351	8,86%
قروض وتمويلات تشاركية للتجهيز	21 811 901	22 104 094	20 263 591	-8,33%
قروض وتمويلات تشاركية عقارية	40 456 856	40 527 424	41 057 176	1,31%
قروض وتمويلات تشاركية أخرى	14 436 711	18 399 355	26 745 136	45,36%
حقوق مكتسبة بشراء الفواتير	2 515 204	2 283 749	2 113 945	-7,44%
سندات المعاملة والتوظيف	25 180 944	30 005 813	30 931 541	3,09%
سندات الخزينة وقيم مماثلة	8 643 121	10 154 073	9 458 897	-6,85%
سندات الدين الأخرى	610 039	506 783	220 787	-56,43%
سندات الملكية	15 832 484	19 267 730	21 193 183	9,99%
شهادات الصكوك	95 300	77 227	58 674	-24,02%
أصول أخرى	4 205 962	3 459 599	4 831 475	39,65%
سندات الاستثمار	3 770 452	4 375 064	8 433 543	92,76%
سندات الخزينة وقيم مماثلة	1 453 364	2 125 081	4 115 642	93,67%
سندات الدين الأخرى	2 317 088	2 249 983	4 317 901	91,91%
شهادات الصكوك	-	0	-	-
سندات المساهمة واستثمارات مماثلة	10 719 322	10 691 682	10 873 764	1,70%
مساهمة في مقاولات مرتبطة	8 121 778	8 630 476	8 892 226	3,03%
سندات المساهمة الأخرى واستثمارات مماثلة	2 597 544	2 061 206	1 981 538	-3,87%
سندات المضاربة والمشاركة	-	0	-	-
حقوق ثانوية	198 469	192 807	200 743	4,12%
ودائع الاستثمار الموظفة	0	0	-	-
أصول ثابتة ممنوحة للإيجار الائتماني والتأجير	151 266	191 147	190 816	-0,17%

أصول ثابتة ممنوحة للإجارة				
0				
-				
42,36%	583 738	76,00%	410 050	232 960
أصول ثابتة غير ملموسة				
-1,38%	5 395 263	6,40%	5 470 550	5 143 410
أصول ثابتة ملموسة				
7,09%	215 215 987	6,80%	200 965 233	188 110 428
مجموع الأصول				

التطور	2020	التطور	2019	2018	الخصوم بالآلاف الدراهم
بنوك مركزية، الخزينة العامة، مصلحة الشيكات البريدية					
-					
63,65%	37 034 499	13,90%	22 630 542	19 869 938	ديون تجاه مؤسسات الائتمان وما يماثلها
31,40%	2 539 628	34,10%	1 932 813	1 441 442	تحت الطلب
66,66%	34 494 871	12,30%	20 697 729	18 428 496	لأجل
0,26%	134 792 521	4,40%	134 441 241	128 759 406	ودائع الزبناء
7,64%	85 875 583	6,60%	79 783 847	74 862 064	حسابات دائنة لأجل
2,20%	25 102 696	4,40%	24 562 835	23 519 703	حسابات الادخار
-25,50%	17 674 709	-1,10%	23 723 341	23 982 912	ودائع لأجل
-3,64%	6 139 533	-0,40%	6 371 218	6 394 727	حسابات دائنة أخرى
-					ديون تجاه الزبناء على المنتجات التشاركية
-			0		
-12,87%	8 166 405	9,00%	9 372 817	8 595 966	سندات الدين المصدرة
-13,60%	7 666 405	9,60%	8 872 817	8 095 966	سندات الدين القابلة للتداول المصدرة
0,00%	500 000	0,00%	500 000	500 000	اقتراضات سندية مصدرة
-			0		سندات الدين الأخرى المصدرة
-					
-10,70%	3 543 407	-16,10%	3 968 135	4 727 486	خصوم أخرى
9,29%	1 221 143	29,40%	1 117 336	863 291	مؤونات للمخاطر والتكاليف
#DIV/0!	514 706		0		مؤونات مقننة
-			0		إعانات، صناديق عمومية مرصدة وصناديق خاصة للضمان
0,04%	9 594 473	0,10%	9 590 170	9 584 871	ديون ثانوية
-			0		ودائع الاستثمار المحصلة
-			0		فوارق إعادة التقييم
6,64%	17 568 566	31,10%	16 474 865	12 571 143	احتياطيات وعلاوات مرتبطة برأس المال
2,90%	2 056 066	11,30%	1 998 204	1 794 634	رأس المال
-			0		مساهمون. رأسمال غير مدفوع (-)
-73,33%	20	102,70%	75	37	مرحل من جديد (+/-)
-			0		(+/-) نتائج صافية للتخصيص
-47,21%	724 181	2,10%	1 371 848	1 343 654	النتيجة الصافية للسنة المالية (+/-)
7,09%	215 215 987	6,80%	200 965 233	188 110 428	مجموع الخصوم

5. تقديم حساب النتيجة لشركة بنك أفريقيا إلى غاية الربع الأول من سنة 2021

التطور	31/03/2020	31/03/2021	عائدات الاستغلال البنكي
-20,75%	3 700 388	2 932 612	فوائد ومكافآت وعائدات مماثلة على عمليات مع مؤسسات الائتمان
-57,76%	225 932	95 444	فوائد ومكافآت وعائدات مماثلة على عمليات مع الزبناء
-2,17%	1 293 137	1 265 032	فوائد وعائدات مماثلة على سندات الدين
14,48%	122 214	139 911	

0,70%	346 182	348 601	عائدات على سندات الملكية (1) وشهادات الصكوك
	0	0	عائدات على سندات مضاربة ومشاركة
44,31%	4 069	5 872	عائدات على الأصول الثابتة ضمن عمليتي الإيجار الائتماني والإيجار
	0	0	عائدات على الأصول الثابتة المقدمة كإجارة
-0,01%	292 135	292 103	عمولات على تقديم الخدمة
-44,54%	1 416 719	785 649	عائدات بنكية أخرى
	0	0	تحويل التكاليف على ودائع الاستثمار المحصلة
-49,55%	2 119 789	1 069 466	تكاليف الاستغلال البنكي
-26,48%	302 535	222 423	فوائد وتكاليف على عمليات مع مؤسسات الائتمان وما يماثلها
-27,64%	291 822	211 167	فوائد وتكاليف على عمليات مع الزبناء
-17,98%	63 311	51 928	فوائد وتكاليف مماثلة على سندات الدين المصدرة
	0	0	تكاليف على سندات المضاربة والمشاركة
45,75%	3 528	5 142	تكاليف على الأصول الثابتة ضمن عمليتي القرض الإيجاري والإيجار
	0	0	تكاليف على الأصول الثابتة الممنوحة كإجارة
-60,32%	1 458 593	578 806	تكاليف بنكية أخرى
	0	0	تحويل عائدات على ودائع الاستثمار المحصلة
17,88%	1 580 599	1 863 146	الناتج الصافي البنكي
-20,73%	20 503	16 252	عائدات الاستغلال غير البنكي
299,44%	3 594	14 356	تكاليف الاستغلال غير البنكي
3,31%	837 714	865 449	التكاليف العامة للاستغلال
4,09%	383 563	399 247	تكاليف المستخدمين
10,83%	17 458	19 349	ضرائب ورسوم
-0,05%	366 599	366 423	تكاليف خارجية
332,40%	645	2 789	تكاليف عامة أخرى للاستغلال
11,80%	69 449	77 641	مخصصات الإهلاكات ومؤونات الأصول الثابتة غير الملموسة والملموسة
18,51%	318 875	377 890	مخصصات المؤونات وخسائر على الديون غير القابلة للتحويل
37,70%	272 184	374 808	مخصصات للمؤونات للديون والتعهدات بواسطة توقيع معلقة الأداء
-85,79%	21 691	3 082	خسائر على الديون غير القابلة للتحويل
-100,00%	25 000	0	مخصصات المؤونات الأخرى
-25,39%	45 823	34 187	مسترجعات المؤونات واسترجاع على الديون المهلكة
64,66%	20 264	33 367	مسترجعات المؤونات عن الديون والتعهدات بواسطة توقيع معلقة الأداء
-56,64%	1 891	820	استرجاع على الديون المهلكة
-100,00%	23 668	0	مسترجعات المؤونات الأخرى
34,75%	486 742	655 890	النتيجة الجارية
	0	32169	عائدات غير جارية
-76,56%	260 826	61 128	تكاليف غير جارية
177,51%	225 916	626 931	النتيجة قبل الضرائب
165,24%	40 193	106 608	ضرائب على النتائج
180,16%	185 723	520 323	النتيجة الصافية للسنة المالية

6. تقديم حصيلة شركة بنك أفريقيا إلى غاية الربع الأول من سنة 2021

التطور	31/03/2020	31/03/2021	الأصول
-29,38%	4 700 288	3 319 408	قيم في الصندوق، بنوك مركزية، الخزينة العامة، مصلحة الشيكات البريدية
-0,62%	20 148 615	20 024 543	حقوق على مؤسسات الائتمان وما يماثلها
5,78%	3 934 452	4 161 694	تحت الطلب
-2,17%	16 214 163	15 862 849	لأجل
-3,37%	126 812 254	122 544 510	حقوق على الزبناء
4,00%	38 746 351	40 296 283	قروض وتمويلات تشاركية للخزينة والاستهلاك
-3,25%	20 263 591	19 604 807	قروض وتمويلات تشاركية للتجهيز
0,88%	41 057 176	41 419 113	قروض وتمويلات تشاركية عقارية
-20,64%	26 745 136	21 224 307	قروض وتمويلات تشاركية أخرى
-5,86%	2 113 945	1 990 014	حقوق مكتسبة بشراء الفواتير
38,19%	30 931 541	42 743 894	سندات المعاملة والتوظيف
54,91%	9 458 897	14 652 693	سندات الخزينة وقيم مماثلة
17,82%	220 787	260 125	سندات الدين الأخرى
31,04%	21 193 183	27 772 402	سندات الملكية
0,00%	58 674	58 674	شهادات الصكوك
16,03%	4 831 475	5 606 189	أصول أخرى
0,73%	8 433 543	8 495 495	سندات الاستثمار
-3,03%	4 115 642	3 991 019	سندات الخزينة وقيم مماثلة
4,32%	4 317 901	4 504 476	سندات الدين الأخرى
0	0	0	شهادات الصكوك
1,31%	10 873 764	11 015 782	سندات المساهمة واستثمارات مماثلة
1,36%	8 892 226	9 012 992	مساهمة في مقاولات مرتبطة
1,07%	1 981 538	2 002 790	سندات المساهمة الأخرى واستثمارات مماثلة
0	0	0	سندات المضاربة والمشاركة
-2,73%	200 743	195 262	حقوق ثانوية
0	0	0	ودائع الاستثمار الموظفة
-3,30%	190 816	184 527	أصول ثابتة ممنوحة للإيجار الائتماني والتأجير
0	0	0	أصول ثابتة ممنوحة للإجارة
5,01%	583 738	612 990	أصول ثابتة غير ملموسة
4,00%	5 395 263	5 611 225	أصول ثابتة ملموسة
3,31%	215 215 987	222 343 839	مجموع الأصول

التطور	31/03/2020	31/03/2021	الخصوم
0	0	0	بنوك مركزية، الخزينة العامة، مصلحة الشيكات البريدية
12,8%	37 034 499	41 770 932	ديون تجاه مؤسسات الائتمان وما يماثلها
136,1%	2 539 628	5 996 028	تحت الطلب
3,7%	34 494 871	35 774 904	لأجل
1,3%	134 792 521	136 479 317	ودائع الزبناء
-0,1%	85 875 583	85 760 579	حسابات دائنة لأجل
1,4%	25 102 696	25 457 886	حسابات الادخار
7,3%	17 674 709	18 969 665	ودائع لأجل
2,5%	6 139 533	6 291 187	حسابات دائنة أخرى
0	0	0	ديون تجاه الزبناء على المنتجات التشاركية
-1,3%	8 166 405	8 057 894	سندات الدين المصدرة
-1,4%	7 666 405	7 557 894	سندات الدين القابلة للتداول المصدرة
0,0%	500 000	500 000	اقتراضات سندية مصدرة
0	0	0	سندات الدين الأخرى المصدرة
8,6%	3 543 407	3 849 266	خصوم أخرى
0,0%	1 221 143	1 221 138	مؤونات للمخاطر والتكاليف
-5,7%	514706	485 183	مؤونات مقننة
0	0	0	إعانات، صناديق عمومية مرصدة وصناديق خاصة للضمان
0,6%	9 594 473	9 647 535	ديون ثانوية
0	0	0	ودائع الاستثمار المحصلة
0	0	0	فوارق إعادة التقييم
-0,2%	17 568 566	17 531 984	احتياطات وعلاوات مرتبطة برأس المال
0,0%	2 056 066	2 056 066	رأس المال
0	0	0	مساهمون. رأسمال غير مدفوع (-)
0,0%	20	20	مرحل من جديد (+/-)
0	0	724181	(+/-) نتائج صافية للتخصيص
-28,2%	724 181	520 323	النتيجة الصافية للسنة المالية (+/-)
3,3%	215 215 987	222 343 839	مجموع الخصوم

القسم الثالث : تقديم المخاطر

1. المخاطر المرتبطة بالمصدر، بنك أفريقيا

1. تدبير مخاطر الطرف المقابل

ارتفعت القروض الموزعة (على الزبناء ومؤسسات الائتمان) من طرف البنك (نشاط موطد) إلى 216 مليار درهم إلى غاية متم دجنبر 2020 مقابل 209 مليار درهم إلى غاية متم دجنبر 2019.

ويبقى تطور الديون معلقة الأداء أكثر استدامة من تطور القروض، لا سيما مع دخول تدابير التناسق حيز التنفيذ ووضعيات أكثر صرامة من قبل السلطات التنظيمية. فارتفعت عوارض أداء المجموعة مقارنة مع دجنبر 2019، حيث انتقلت من 9,1% إلى 9,6%. وبلغت نسبت التغطية 64,5% إلى غاية متم 2020، بارتفاع مقارنة مع متم 2019 (63%).

من ناحية أخرى، تتشكل محافظ الهيئات التابعة للمجموعة بإفريقيا من الشركات الكبرى وتمثل بالتالي ضمانات متينة، مما يفسر المستوى المنخفض لنسبة العوارض مقارنة مع القطاع.

وبذل البنك مجهودا ملحوظا لتطهير محفظته من ديون الزبناء، وهو المجهود الذي يواصله البنك في إطار سياسته لتدبير المخاطر والمطابقة للقواعد الاحترازية التي نص عليها بنك المغرب وكذا الممارسات السليمة في مجال تدبير المخاطر.

لهذا الغرض، وضع البنك منظومة لتدبير المخاطر تعتمد على عدة أجهزة للحكمة من جهة وعلى تدبير اعتيادي من جهة أخرى.

كما ينخرط في تدبير ومراقبة قروض البنك والمجموعة كل من :

- لجنة الافتتاح والمراقبة الداخلية للمجموعة ؛
- لجنة الإدارة العامة، المكلفة بتفعيل العمليات والتدابير التشغيلية للتوجهات الاستراتيجية للمجموعة وتتبعها.
- لجان القروض التي تصادق على كافة التعهدات؛
- لجنة مراقبة الحسابات المختلة وإسقاط درجات التصنيف ؛
- لجنة مخاطر المجموعة التي تدعم مجلس الإدارة في مجال استراتيجية وتدبير مخاطر بنك أفريقيا، لا سيما من خلال الحرص على أن تلائم الاستراتيجية العامة للمخاطر مستوى المخاطر للبنك والمجموعة ودرجة تحقق المخاطر وأهميتها النظامية وحجمها وأسسها المالية.
- لجنة توجيه وتدبير مخاطر المجموعة ولجنة توجيه وتدبير مخاطر البنك المغربي للتجارة الخارجية. وتتأكد هاتان اللجنتان المنبثقتان عن لجنة الإدارة العامة من فعالية تدابير توجيه المخاطر وملائمتها مع سياسة تدبير المخاطر المحددة على مستويات مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل.

ويندرج النشاط الائتماني للبنك في إطار السياسة العامة للائتمان المعتمدة من طرف الأجهزة العليا للبنك. ومن ضمن المبادئ الرئيسية نجد متطلبات المجموعة من حيث أخلاقيات المهنة وتخصيص المسؤوليات ووجود واحترام المساطر والصرامة في تحليل المخاطر. وتم تنزيل هذه السياسة العامة على شكل سياسات ومساطر خاصة تتماشى وطبيعة أنشطة الأطراف المقابلة، اعتمادا بالأساس على نظام داخلي للتصنيف ونظام لتفويض السلطات ونظام لتدبير الحدود بغية الحد من مخاطر التركيز.

يتجسد نظام تفويض السلطات من خلال مستويين للموافقة، حسب فئة الزبناء والمبلغ المجمع للتسهيلات المقترحة على الزبون ونوع التعرض (شركات عمومية ونصف عمومية، التعرضات للمخاطر داخل البنوك...).

يعتبر نظام تصنيف البنك نظاما ثنائي الأبعاد، يجمع بين تصنيف القروض الذي يسمح بتقييم المخاطر المرتبطة بالمعاملات وتصنيف مالي اعتمادا على الوضعية المالية للمدين. وفضلا عن الجوانب الكمية، يتم الأخذ بعين الاعتبار مؤشرات نوعية أخرى لإعداد التصنيف (مثل مؤهلات النمو، قطاع النشاط، تصنيف الشركة الأم، مخاطر الدول وكذا عوارض الأداء).

في إطار مقتضيات بازل، قام بنك المغرب بتحديد العدد الأدنى للأصناف التي يجب أن يتضمنها نظام التصنيف. وعليه، يلزم الحد الأدنى التالي :

- 7 أصناف بالنسبة للأطراف المقابلة السليمة
 - صنف واحد بالنسبة للأطراف المقابلة متعثرة الأداء
- وفق سلم التصنيف المعتمد من طرف مجموعة بنك أفريقيا، يتوزع التصنيف النهائي للزبناء على 11 مستوى :

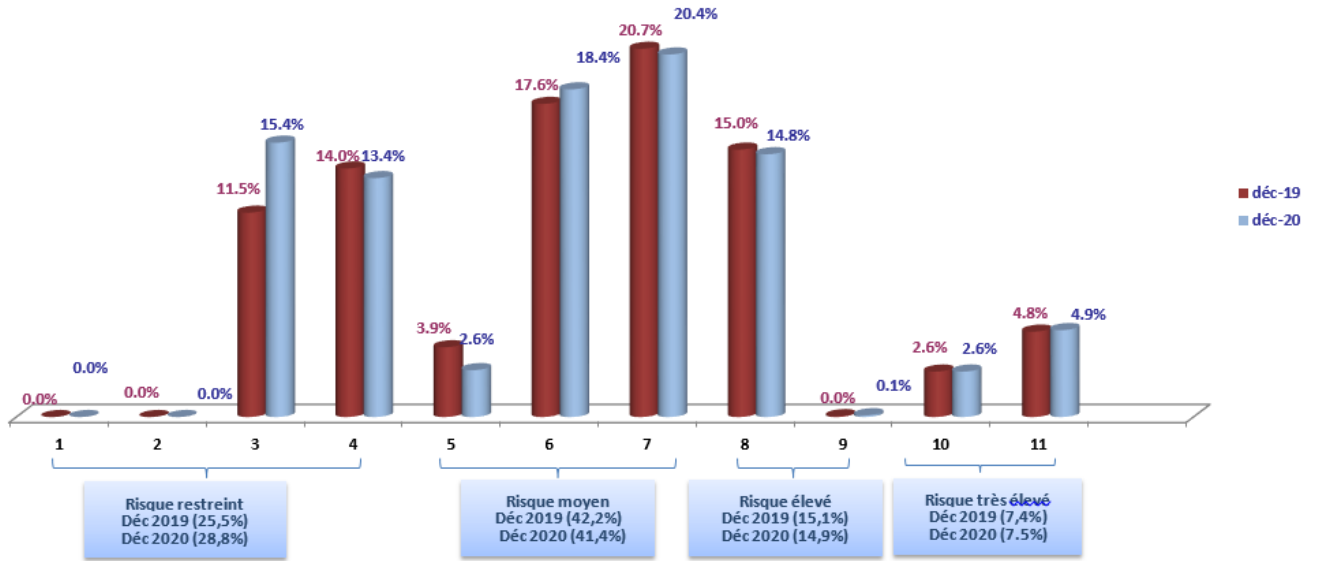
الفئة	الصف	التعريف
درجة الاستثمار	1	مستقر لحد أقصى على الأمدين القصير والمتوسط؛ مستقر جدا على الأمد الطويل؛ يتميز بملاءته حتى عند وقوع تحولات خطيرة
	2	مستقر جدا على الأمدين القصير والمتوسط؛ مستقر على الأمد الطويل؛ ملاءة كافية حتى عند وقوع أحداث سيئة متواصلة
	3	يتميز بملاءته في الأمدين القصير والمتوسط، حتى بعد مواجهة صعوبات كبيرة، ويمكن استيعاب التطورات السيئة الطفيفة التي قد تقع
	4	مستقر جدا على الأمد القصير، بدون أي تغيير يؤثر على القرض المنتظر في السنة المقبلة، مؤونة كافية على الأمد المتوسطة من أجل ضمان وجوده؛ تطور غير أكيد على الأمد الطويل
مخاطر متوسطة	5	مستقر على الأمد القصير، بدون أي تغيير يؤثر على القرض المنتظر في السنة المقبلة، لا يمكن استيعاب إلا التطورات السيئة الصغيرة التي قد تقع على الأمد المتوسط
	6	قدرة محدودة على استيعاب التطورات السيئة غير المنتظرة
	7	قدرة محدودة جدا على استيعاب التطورات السيئة غير المنتظرة
مخاطر مرتفعة	8	قدرة ضعيفة على تسديد الفوائد والأصل في أجلها. إن كل تغيير في الظروف الاقتصادية والتجارية الداخلية والخارجية سيعقد من احترام التعهدات
	9	عدم القدرة على تسديد الفوائد والأصل في أجلها. ويرتبط احترام التعهدات بالتطور الإيجابي للظروف الاقتصادية والتجارية الداخلية والخارجية
مخاطر مرتفعة جدا	10	مخاطر قوية جدا للتخلف عن الأداء، عدم القدرة على تسديد الفوائد والأصل في أجلها. تخلف جزئي عن أداء الفوائد ورأس المال
	11	تخلف كلي عن أداء الفوائد ورأس المال

الأصناف « السليمة »	1	
	2	
	3	
	4	
	5	
	6	
	7	
	8	
أصناف « التخلف عن الأداء »	9	Pré -douteux
	10	Douteux
	11	Compromis

احتمال تصاعدي للتخلف عن الأداء

المصدر: بنك أفريقيا

تتوزع التعهدات حسب أصناف المخاطر إلى غاية متم دجنبر 2020 على الشكل التالي :



المصدر: بنك أفريقيا

تجدر الإشارة إلى أن الملفات المسجلة في لائحة الديون الحساسة ستشكل موضوع تتبع خاص و تسفر الديون المتعلقة بها على تغطية للمؤن للمخاطر العامة طبقا للقوانين التنظيمية.

1. مخاطر النسب والسيولة

1. تحليل مخاطر السيولة

تهدف استراتيجية البنك في مجال تدبير مخاطر السيولة لتكييف بنية موارده بغية السماح للبنك بمواصلة توسيع نشاطه بكيفية متناسقة.

وتتجسد مخاطر السيولة بالنسبة للبنك من خلال تعذر الوفاء بالتزاماته، عندما يتعرض لاحتياجات غير متوقعة ولا يصير بإمكانه مواجهتها من خلال أصوله السائلة.

ويمكن أن ينجم هذا الاحتمال عن أسباب أخرى غير السيولة. على سبيل المثال خسائر مهمة قد تنتج عن تخلف الأطراف المقابلة عن الأداء أو تطورات غير مواتية للسوق.

ويمكن لمصدرين رئيسيين أن يتسببا في مخاطر السيولة :

- عجز المؤسسة عن توفير الأموال اللازمة لمواجهة وضعيات غير متوقعة لأجل قصير، لا سيما سحب مكثف للودائع أو سحب أقصى للالتزامات خارج الحصيلة.
- عدم ارتباط الأصول والخصوم أو تمويل الأصول لأمد متوسط وطويل عبر خصوم قصيرة الأمد. ويعتبر مستوى السيولة مقبولا ما دام يتيح للبنك بتمويل تطوير أصوله ومواجهة التزاماته فور استحقاقها، مما يقي البنك من أزمة محتملة.

وهناك مؤشران يتيحان تقييم ملمح سيولة البنك :

- معامل السيولة LCR الذي يسجل 167% على أساس موطن إلى غاية 31 دجنبر 2020 .
- مستوى الفوارق التراكمية : تتيح تقنية الفوارق الدورية او التراكمية بالدراهم والعملات تقييم مستوى مخاطر السيولة المحتملة من طرف البنك على الأجل القصير والمتوسط والطويل.

ويمكن هذه التقنية من تقدير الاحتياجات الصافية لإعادة التمويل على مختلف الآفاق وحصص الكيفيات المواتية للتغطية.

وتبلغ الخصوم النقدية 26 892 مليون درهم لأجل يساوي 40.36 à يوما بينما تبلغ الأصول السائلة 32 584 مليون درهم.

من ناحية أخرى، تجدر الإشارة إلى أن 98 % من قيمة الأصول الإجبارية تتشكل من سندات الخزينة، مما يضمن سيولة شبه كلية.

وتبلغ هذه الفئة من الأصول 9 544 مليون درهم.

- تحليل مخاطر النسب

مخاطر نسب الفائدة هي المخاطر بأن يؤدي التطور المستقبلي لنسب الفائدة إلى تقليص الهوامش التوقعية للبنك.

ويؤثر تغير نسب الفائدة أيضا على القيمة المحينة للتدفقات المتوقعة. وترتبط درجة التأثير على القيمة الاقتصادية للأصول والخصوم بحساسية مختلف مكونات الحصيلة لتغير النسب.

ويمكن تقييم مخاطر النسب عبر مجموعة من محاكاة اختبارات الضغط، في إطار سيناريو لتغير النسب بـ 200 نقطة أساس كما أوصت بذلك لجنة بازل.

وتسهر استراتيجية البنك في مجال تدبير مخاطر نسب الفائدة على ضمان استقرار النتائج ضد تقلبات نسب الفائدة، مع الحفاظ على هامش الفائدة وتحسين القيمة الاقتصادية للأموال الذاتية.

ويمكن أن يكون لنسب الفائدة تداعيات وخيمة على هامش فائدة البنك وبالتالي التسبب في انحرافات كبيرة مقارنة مع المخطط الأولي.

وبغية تحييد مخاطر الانحراف، يوجه قسم تدبير الأصول والخصوم بشكل منتظم استراتيجية البنك عبر تحديد قواعد ارتباط الاستعمالات بموارد من نفس الطبيعة، ومن خلال تحديد عتبة قصوى للسماح بانحراف هامش الفائدة مقارنة مع الهامش الصافي للفائدة التوقعية.

ويمكن تقنية الفوارق الدورية أو التراكمية بالدرهم والعملات من تقييم مستوى مخاطر النسب التي يتحملها البنك على الأمد القصير والمتوسط والطويل.

وتتيح هذه التقنية تقدير فوارق الارتباط بين الأصول والخصوم على مختلف الآفاق بغية تحديد الكيفيات المناسبة للتغطية.

وتتكون الأصول أساسا من السندات والمشكلة من سندات الخزينة وسندات الدين القابلة للتداول والسندات.

وتمول هذه الأصول أساسا من خلال خصوم قصيرة الأمد يبلغ أجلها 40.3 يوما.

وتتم محاكاة اختبارات الضغط بغية تقييم تأثير تغير النسب على هامش الفوائد وعلى القيمة الاقتصادية للأموال الذاتية . وإلى غاية متم دجنبر 2020، من خلال استبعاد محفظة التداول، يقدر تأثير تغير نسب الفائدة بـ 200 نقطة أساس على هامش الفائدة بـ 0.36 مليار درهم أي 8.3% من MNI التوقعية. ويقدر تغير القيمة الاقتصادية للأموال الذاتية مع استبعاد محفظة التداول لمواجهة أزمة نسب بـ 200 نقطة أساس بـ 0.75 مليار درهم، أي 6.0% من الأموال الذاتية الأساسية.

محفظة السندات

تقدم محفظة السندات إلى غاية 31 دجنبر 2020 أجلا متوسطا يبلغ 1.46 سنة وحساسية متوسطة قدرها 1.43. ويبلغ جاريها من حيث قيمة السوق 6687 مليون درهم.

ويؤدي تطور مواز لنسب الفائدة بـ 50+ نقطة أساس إلى خسارة متوسطة قدرها 47 مليون درهم.

ويؤدي تطور مواز لنسب الفائدة ب +100 نقطة أساس إلى خسارة متوسطة قدرها 93 مليون درهم.

وبين طيف الحساسيات أدناه اختيار توزيع الحساسية الكلية على مختلف فئات الأوراق وبالتالي اختيار توقع مخاطر النسب على مختلف فئات الآجال.

2. مخاطر الصرف

الجدول 1 : مخاطر الصرف حسب أنواع العملات

العملات	الوضعية الصافية الطويلة *	الوضعية الصافية القصيرة *	% من الأموال الذاتية
EUR	0.00	54.19	0.27%
LYD	0.03	0.00	0.0001%
QAR	2.18	0.00	0.01%
BHD	0.40	0.00	0.002%
SEK	0.00	2.14	0.01%
CHF	0.00	20.08	0.10%
TND	56.95	0.00	0.28%
CAD	0.00	0.48	0.002%
DZD	0.26	0.00	0.001%
KWD	22.28	0.00	0.11%
SAR	7.97	0.00	0.04%
AED	57.64	0.00	0.28%
JPY	0.00	0.29	0.001%
DKK	0.00	14.71	0.07%
NOK	2.31	0.00	0.01%
USD	0.00	39.28	0.19%
GBP	0.00	4.80	0.02%

البيانات هي تقديرات

(*) أصول - خصوم بنفس العملة + / - تعهدات صافية لأجل +/- دلتا الخيارات - بيانات إلى غاية 31 دجنبر 2020

يبلغ مجموع وضعيات الصرف الصافية :

➔ بالنسبة للوضعيات الطويلة : 150 مليون درهم ، أي 0.74% من الأموال الذاتية الصافية

➔ بالنسبة للوضعيات القصيرة : 136 مليون درهم، أي 0.67% من الأموال الذاتية الصافية

يبين الجدول أعلاه بأن بنك أفريقيا يظل في الحدود الاحترازية التي أعدها بنك المغرب والمحددة في 10% بالنسبة للأموال الذاتية حسب كل عملة و 20% بالنسبة لمجموع العملات.

3. المخاطر التنظيمية

شكل تطوير القواعد التنظيمية في الدول التي تتواجد بها المجموعة موضوع يقطعة دائمة من طرف الشركات التابعة للمجموعة وكذا من طرف مركز الذكاء الاقتصادي. ويتم بشكل دوري مشاركة هذه النتائج مع فرق المخاطر في إطار منظومة المخاطر بالمجموعة، بغية تقدير التوقعات المحتملة على محافظ البنوك المحلية وبالتالي في النهاية على المجموعة. ويتم أخذ هذه العناصر بعين الاعتبار من أجل تحديد حدود التعرض على أساس الحسابات الاجتماعية والحسابات الموطدة.

الجدول 2 : نسبة الملاءة إلى غاية 31 دجنبر 2020 (بازل III) على أساس موطن

الأصول المرجحة (بآلاف الدراهم)	
213 967 966	مخاطر الائتمان المرجحة
9 245 142	مخاطر السوق المرجحة
25 062 473	مخاطر التشغيل المرجحة
248 275 581	مجموع الأصول المرجحة

المصدر : بنك أفريقيا

الجدول 3 : نسبة الأموال من المستوى الأول

المبلغ بآلاف الدراهم	
22 274 247	نسبة الأموال الذاتية من المستوى الأول
248 275 581	مجموع الأصول المرجحة
9,0%	نسبة الأموال من المستوى الأول

المصدر : بنك أفريقيا

الجدول 4: المعامل الأدنى للملاءة

المبلغ بآلاف الدراهم	
22 274 247	الأموال الذاتية الأساسية
30 623 466	الأموال الذاتية المقبولة
248 275 581	مجموع الأصول المرجحة
12,3%	المعامل الأدنى للملاءة

المصدر : بنك أفريقيا

وتظل نسبة ملاءة البنك التي تجسد قدرته على الوفاء بكافة تعهداته من خلال أمواله الذاتية فوق المعيار التنظيمي المحدد في 11,5%

وبلغت هذه النسبة 12,3% على أساس موطن إلى غاية متم دجنبر 2020 .

وتجدر الإشارة إلى أن التقييم الداخلي لكفاية رأس المال الذي دخل حيز التنفيذ في المغرب هو مسار لتقييم كفاية الأموال الذاتية الداخلية. ويهدف هذا الأخير لضمان دائم لتناسق بين الأموال الذاتية ومجموعة من المخاطر الملحوظة للبنك. ويندرج وضع هذا المسار وفق 3 محاور أساسية :

- بنية تقبل المخاطر التي تصف مخطط الحكامة والتنظيم ومسار تحديد وتفعيل تقبل المخاطر داخل البنك .
- نظام تقبل المخاطر الذي يحدد بانسجام مع المخطط الاستراتيجي لتنمية المجموعة أبعاد تقبل المخاطر التي تعكس مستوى مخاطر البنك. وتجسد هذه الأبعاد من خلال مؤشرات كمية يتم تحديد عتبات لها ؛
- تحديد وقياس المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة خارج مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل.

وتتمثل المخاطر المعتمدة برسم الدعامات 2 والتي يعد قياس متطلباتها من الأموال الذاتية أمرا ضروريا في مخاطر النسب والسيولة وتركيز الزبناء والتركيز الجغرافي والقطاعي ومخاطر الدول والمخاطر البنوية للصرف ومخاطر عدم المطابقة والمخاطر القانونية ومخاطر السمعة.

ويتم اقتراح هذه المخاطر انطلاقا من معاينة التوصيات التنظيمية للسلطات التنظيمية وممارسات البنوك الدولية. وبناء على صمودها في وجه وضعيات الضغط، يغطي البنك المخاطر الملحوظة التي تؤثر على المردودية والملاءة والسيولة عبر عناصر زيادة رأس المال.

لا يفرض بنك المغرب أي نموذج لحساب عناصر زيادة رأس المال ويترك العناية للبنوك لتطوير منهجيتها الخاصة للحساب الداخلي. وبعد تعريف منهجية حساب زيادة رأس المال المتعلقة بمختلف المخاطر، تتركز الأشغال الراهنة على قياس المتطلبات من الأموال الذاتية وتحديد والتحكم في عناصر زيادة رأس المال التي يجب إدراجها في نسبة الملاءة لبنك أفريقيا ش.م. في إطار قيادة نسبها، تستخدم مجموعة بنك أفريقيا دعائم مختلفة لتحسين استهلاكها من الأموال الذاتية. ويمكن للمجموعة أن تعتمد تقليص إنتاجها من القروض لمدة محددة. وذلك ما يمكن من توجيه نمو الأصول المرجحة للبنك. ولا اعتبارات تتعلق بالمراقبة الماكرواقتصادية، يمكن لبنك المغرب أن يطلب من مؤسسات الائتمان تشكيل دعامة من الأموال الذاتية تسمى " دعامة الأموال الذاتية لمكافحة التقلبات الدورية " على أساس فرد و/أو موطن. وتتشكل هذه الدعامة التي يتراوح مستواها بين 0% و 2,5% من المخاطر المرجحة من الأموال الذاتية الأساسية من المستوى الأول

الجدول 5: المعامل الأدنى التوقعي للملاءة

فردى	دجنبر 2020	يونيو 2021	دجنبر 2021	يونيو 2022
الأموال الذاتية من المستوى 1	13 249	14 129	14 192	14 448
الأموال الذاتية من المستوى 2	20 393	20 873	21 336	20 992
الأصول المرجحة	134 105	136 631	139 467	141 185
نسبة المستوى 1	9.9%	10.3%	10.2%	10.2%
نسبة الملاءة	15.2%	15.3%	15.3%	14.9%

موطد	دجنبر 2020	يونيو 2021	دجنبر 2021	يونيو 2022
الأموال الذاتية من المستوى 1	22 274	23 369	24 046	24 339
الأموال الذاتية من المستوى 2	30 623	31 318	32 395	32 088
الأصول المرجحة	248 276	253 744	259 962	265 165
نسبة المستوى 1	9.0%	9.2%	9.2%	9.2%
نسبة الملاءة	12.3%	12.3%	12.5%	12.1%

المصدر : بنك أفريقيا

تظل النسب التوقعية لبنك أفريقيا على أساس فردي وموحد أكبر من الحد الأدنى التنظيمي الجاري به العمل : 9,0% على مستوى نسبة الملاءة على الأموال الذاتية من المستوى 1 و 12% على الأموال الذاتية العامة بفضل السياسة الداخلية لتدبير رأس المال.

4. مخاطر التشغيل

تعرف مخاطر التشغيل بأنها مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم التوافق والاختلال الحاصل في المساطر والوسائل البشرية والأنظمة الداخلية أو عن أحداث خارجية من شأنها التأثير على حسن سير النشاط.

وتهدف منظومة تدبير مخاطر التشغيل للنجابة عن هدف ثلاثي :

- تحديد مخاطر التشغيل وتحليلها وتقييمها ؛
- تقييم المراقبات الداخلية ؛
- تتبع مخاطر التشغيل عبر مؤشرات الإنذار
- التحكم في مخاطر التشغيل عبر وضع عمليات وقائية و/أو تصحيحية لمواجهة المخاطر الكبرى المحددة.

وتتم مراجعة منظومة تدبير المخاطر ومراقبتها بشكل منتظم، مما يتيح تحسنا مستمرا لهذه المنظومة.

ويمكن تحليل مخاطر التشغيل وتصنيفها وترتيبها وفق أهم المحاور التالية : الأسباب، النتائج من حيث التأثير المالي وغيره، التنقيط، الوصف ومستوى التحكم والتي يتم تصنيفها حسب نوع الأحداث المنصوص عليها من طرف لجنة بازل.

ويتم بشكل منتظم تبليغ التعرضات لمخاطر التشغيل والخسائر الناتجة لإدارة الوحدة المعنية والإدارة العامة والمجلس الإداري. ويتم توثيق نظام التدبير بشكل صحيح، مما يتيح ضمان احترام مجموعة من عمليات المراقبة والمساطر الداخلية والتدابير التصحيحية في حالة عدم المطابقة. ويطلب من المدققين الداخليين أو الخارجيين القيام بفحص دوري لعمليات التدبير وأنظمة قياس مخاطر التشغيل. وتهم هذه الفحوصات أنشطة الوحدات والوظيفة المستقلة لتدبير مخاطر التشغيل. ويتم إضفاء الطابع الآلي بشكل كامل على تدبير مخاطر التشغيل في مجموعة بنك أفريقيا من خلال أداة خاصة تسمى "MEGA HOPEX". وهكذا، فإن جمع حوادث المخاطر وخارطة مخاطر التشغيل والمؤشرات الأساسية للمخاطر تتم إدارتها اليوم من خلال هذه الأداة التي تم تفعيلها على مستوى البنك وشركائه التابعة في المغرب وأوروبا.

وتغطي خارطة مخاطر التشغيل المتعلقة بأنشطة المجموعة المخاطر المتعلقة بأنظمة المعلومات. وتم تحديد التعرض المتعلق بنقص إدماج نظم معلومات المجموعة. وتم التكفل بهذه المخاطر على نحو جيد في إطار مشروع "Convergence SI".

وبالنظر للأزمة الصحية المتعلقة بكوفيد-19، عكفت الإدارة العامة لمخاطر المجموعة، تحت إشراف أجهزة حكمة المجموعة، على تعزيز تدابير التحكم في المخاطر من أجل استخدام أفضل للأزمات التوقعية وتدعيم صمود المجموعة.

من هذا المنظور، وعلى غرار مختلف المشاريع الرامية لهيكلية وإدماج وظيفة المخاطر، لاسيما برنامج "Convergence"، من خلال كافة مكوناته، تود المجموعة مواصلة هذه الدينامية عبر توسيع تدبري مخطط تقويم أزمة داخلية و التقييم الداخلي لكفاية رأس المال على مستوى الشركات التابعة النظامية خصوصا وأنها باتت لبعضها متطلبا تنظيميا.

تدابير مخاطر الائتمان

تم الانتهاء من تنزيل تدابير مخاطر الائتمان الحصص (1 و 2) بالنسبة لكافة الشركات التابعة باستثناء BCB. وتجدر الإشارة إلى أن الحصص الأولى شملت الجوانب التالية: التنظيم، المخطط التفويضي، القيادة والتقارير بينما تحيل الحصص الثانية على إجراء اختبارات الضغط وتتبع نسب التركيز.

وتم الانتهاء من تنزيل تدابير مخاطر السوق ضمن الموقع النموذجي " بنك أفريقيا البنين ".

من ناحية أخرى، تم تنزيل تدابير التقييم الداخلي لكفاية رأس المال و برنامج توقع أزمة داخلية ضمن الشركات التابعة ذات الأهمية النظامية بالنسبة لمجموعة بنك أفريقيا، ويتعلق الأمر ببنك أفريقيا البنين وبوركينا فاسو والطوغو والنيجر ووسط أفريقيا.

وبخصوص المطابقة للقوانين التنظيمية الأمريكية FATCA، تجدر الإشارة إلى أن بنك أفريقيا قام مع بداية سنة 2018 بإطلاق مشروع على صعيد المجموعة بدعم من مكتب استشارة مرموق على الصعيد الدولي وله خبرة واسعة في المجال. ونجحت جميع الشركات التابعة المقررة مع متم 2018 في الحصول على هذا الاعتماد. ويخضع هذا الأخير لتاريخ تسجيل الهيئة في موقع الضرائب الأمريكي. ويتعين أن تخضع الهيئات الأخرى التابعة للمجموعة لقانون الامتثال الضريبي الأمريكي للحسابات الأجنبية تدريجيا في أفق 2021. وعموما، فمجموعة بنك أفريقيا هي في طور مطابقة تامة مع المتطلبات المنبثقة عن قانون الامتثال الضريبي الأمريكي للحسابات الأجنبية.

يستجيب مخطط الاستمرارية لأهمية متزايدة بفعل خفض آثار توقف الأنشطة، بفعل الترابط الموجود بينها والموارد التي تعتمد عليها، لا سيما البشرية منها والمعلوماتية أو اللوجيستكية.

ويتعلق الأمر بمجموعة من التدابير والمساطر التي تروم ضمان، وفق سيناريوهات أزمة مختلفة بما في ذلك لمواجهة أزمات قصوى، والحفاظ، عند الاقتضاء بشكل مؤقت حسب أسلوب تدريجي، لتقديم الخدمات الأساسية للبنك ومن تم الاستئناف المخطط للأنشطة.

ويتم وضع تنظيم للإنقاذ فيشكل متزامن مع أماكن وأنظمة التراجع البديلة. وهناك مشروع خاص قيد الإنجاز على مستوى المجموعة يعطي الأولوية لمخططات تفادي الحوادث.

وفيما يلي المبادئ الاستراتيجية الأفقية لاستمرارية الأنشطة :

;

- لبنك أفريقيا مسؤولية اجتماعية تتمثل في تمكين زبائنه من التوفر على السيولة المودعة لديه. ويمكن لعدم احترام هذا الواجب في زمن الأزمة أن يؤثر على النظام العام. وبالتالي فهذا المبدأ يكتسي أهمية أكبر.
- يجب على بنك أفريقيا ضمان التزاماته تجاه نظام المقاصة البنكية في القطاع المغربي ؛
- يعترف بنك أفريقيا أن يعطي الأولوية لاحترام الالتزامات القانونية والتعاقدية المتعلقة بمجالات القروض والتعهدات التي أبرمها، قبل اتخاذ تعهدات أخرى ؛
- يعترف بنك أفريقيا بالإبقاء على مصداقيته الدولية و ضمان تعهداته تجاه البنوك المراسلة الأجنبية ؛
- ✓ تعطى الأولوية لزبناء مجموعة بنك أفريقيا مقارنة مع المستفيدين الآخرين من خدماته ؛
- ✓ تراعى الخدمات في إنجازها « Front to Back » مثلا من الوكالة إلى غاية إدراجها المحاسبي .

مخاطر تكنولوجيا المعلومات :

يتم رفع العوارض التي تمثل مخاطر التشغيل عبر أداة MEGA HOPEX. وتستخدم هذه الأداة من طرف المراسلين والمنسقين المعيّنين على مستوى مختلف هيئات البنك والشركات التابعة التي تم فيها وضع الاداة للتصريح بعوارض مخاطر التشغيل أولا بأول.

2. المخاطر المتعلقة بالأصول خارج الاستغلال

يتوفر البنك على أصول خارج الاستغلال مكتسبة عن طريق الوفاء العيني. وعليه يمكن للبنك أن يتعرض لمخاطر عدم إنجاز عمليات البيع المذكورة لهذه الأصول الثابتة أو لخسائر في البيع.

وفي هذا الصدد، تبلغ الأصول العقارية خارج الاستغلال لبنك أفريقيا بقيمتها الصافية المحاسبية مع متم يونيو 2020 4.7 مليار درهم. ويتضمن هذا المبلغ الأصول المحتسبة في الأصول الصافية خارج الاستغلال للبنك والأصول الموطنة في الشركات التابعة العقارية.

5. مخاطر الدول

يقصد بمخاطر الدول المخاطر إمكانية تخلف أحد الأطراف السيادية لدولة ما أو رفضه الوفاء بالتزاماته تجاه الخارج لاعتبارات اجتماعية وسياسية أو اقتصادية أو مالية.

كما يمكن لمخاطر الدول أن تنجم عن الحد من التنقل الحر للرساميل أو لعوامل سياسية أو اقتصادية أخرى ويتم وصفها بالتالي بمخاطر التحويل. كما يمكن أن تترتب عن مخاطر أخرى ذات صلة بحدوث وقائع تؤثر على قيمة الالتزامات على الدولة المعنية (كوارث طبيعية، أزمات خارجية).

وتهدف سياسة مخاطر الدول للمجموعة أساسا لوضع نظام يتيح تقييم وضبط وتقليص وإن اقتضى الأمر تعليق بشكل احترازي للالتزامات على الدول ذات المخاطر الكبيرة وبشكل متناسق على صعيد المجموعة.

وتتضمن سياسة مخاطر الدول علاوة على استراتيجية التكفل بمخاطر الدول مبادئ إحصاء وتديير ومراقبة هذه المخاطر والهياكل التنظيمية المسؤولة. ويعتبر العنصر المركزي لهذه التدابير التي تتيح الوقاية من المخاطر هي نظام التفويض والحد من الالتزامات. وتم إعداد هذا النظام بشكل يحد بشكل أكبر كلما ارتفعت المخاطر. وهكذا، تمت مقايسة مستوى الالتزام تبعاً لمستوى مخاطر الدول، المجسد بالتنقيط الممنوح لكل دولة والنسبة المئوية من الأموال الذاتية لكل هيئة في المجموعة.

وتعتبر تعهدات مجموعة بنك أفريقيا في غالبيتها محلية في المغرب. وتهم التعهدات على الأطراف المقابلة الأجنبية لبنك أفريقيا مؤسسات الائتمان الأجنبية. وتشكل هذه التعهدات موضوع :

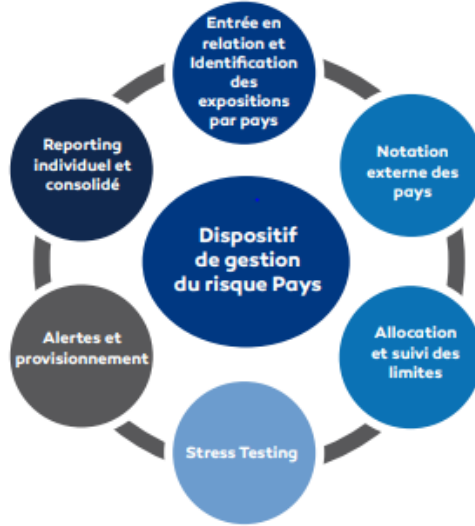
- ترخيص بعد تصنيف وتحليل المؤشرات الأساسية لكل طرف مقابل ؛
- تتبع شهري، ويتم تبليغها للبنك المركزي من خلال بيان تنظيمي.

وتقدم التقارير المنجزة رؤية عامة للالتزامات العامة لمجموعة بنك أفريقيا تجاه الأطراف المقابلة البنكية الأجنبية. وهي تعكس التعهدات حسب الدول والتي تتضمن كافة الأصول المدرجة في الحصيلة وخارج الحصيلة والتي تمثل الحقوق على المقيمين في الدول الأجنبية.

وكتكملة لهذه البيانات، يقوم الفريق المسير لمخاطر المجموعة بإعداد شهري لتقرير تحليلي حول التعرضات الأجنبية لبنك أفريقيا. ويتيح هذا التقرير تقييم مستوى التعرضات الأجنبية لمجموعة بنك أفريقيا ويشكل لوحة قيادة لتتبع تطور المخاطر المرتبطة بكل دولة.

ويتم إعداد اختبارات ضغط بشكل نصف سنوي لتقييم تأثيرات هذه الظرفيات على ملاءة و تعرضات المجموعة. وتغطي اختبارات الضغط سواء الدول التي تتعرض فيها المجموعة بشكل كبير للمخاطر أو التي تعاني من عدم استقرار سياسي.

وفي إطار مخططة الاستراتيجية للتنمية، يقوم بنك أفريقيا بدراسة سيناريوهات التعزيز والإبقاء على بعض الدول والانسحاب من دول أخرى



1. الطابع غير المتوقع لمدة جائحة كوفيد 19 وتأثيراتها

يتشكل النسيج الاقتصادي المغربي أساسا من مقاولات صغرى ومتوسطة والتي تعاني من هشاشة مالية وبنوية وبشرية. ويعتبر وضع معايير قابلية الدعم أمرا غير هين في ظل ظرفية تعطي فيها الأولوية لصمود واستمرارية المقاولات الصغيرة أو المتوسطة. وأتت الأزمة المرافقة لجائحة كوفيد-19 لتؤكد هذه الهشاشة. في ظل هذه الظروف، دعم بنك أفريقيا زبناءه من المقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغيرة والمتوسطة المتأثرة من خلال قروض متوسطة وطويلة الأمد " سلف إقلاع " والموجه أساسا لتمويل متطلبات التشغيل.

هك\ا وعلى الرغم من الجهود المبذولة للنهوض بالمسؤولية المجتمعية للمقاولات بالمغرب، هناك عدة عوائق تحول دون تطبيقها وبالاخص بالنسبة للمقاولات الصغيرة والمتوسطة. ونذكر من أهمها :

- غياب أو تقصير في التفتيش الخاص بعدم احترام الأنظمة البيئية والاجتماعية المعمول بها ؛
 - انعدام عمليات تعاقب عن عدم احترام أو تقصير في تطبيق القانون
 - غياب مجتمع مدني حقيقي يمكن من دفع المقاولات لاعتماد ممارسات مسؤولة
- ويمكن ان يكون للأزمة تأثيرات مستدامة وبالأخص بالنسبة لبعض قطاعات الاقتصاد. ويمكن لتدهور الشروط الاقتصادية أن يؤثر على أنشطة زبناء بنك أفريقيا ، مما قد يقلص من مداخيل بنك أفريقيا ويؤثر على كلفة المخاطر المرتبطة بنسبة التخلف عن الأداء المتعلقة بديون الزبناء. بيد أن سياسة التمويل المعتمدة من طرف المجموعة والتي تقوم من جهة على تطبيق الدورية رقم 19 G لبنك المغرب ومن جهة أخرى على تصنيف الديون الهشة في قائمة " Watch List " وكذا تغطيتها بمؤونة للمخاطر العامة تتيح تدبيرا استباقيا للتخلف عن الأداء.
- وتجدر الإشارة إلى أن تدابير الدعم المقررة من لجنة اليقظة الاقتصادية قد تواصلت فيما يخص قطاع الفنادق إلى غاية يونيو 2021 من خلال منتج إقلاع. ومن طبيعة هذه التدابير أنها حدثت من التأثير السلبي لأزمة كوفيد 19 على مؤشرات البنك للمخاطر. وهكذا، تم اتخاذ ما يجب للتخفيف من تأثيرات الأزمة والتي تظل تداعياتها مرتبطة بشكل كبير بتطور الوضعية الصحية والتحكم في المتحورات الجديدة للفيروس.

6. المخاطر المالية المتعلقة بالبيئة

- يشكل تقييم وتدبير المخاطر والتأثيرات البيئية والاجتماعية جزءا لا يتجزأ من التدبير العام لمخاطر المشاريع موضوع التمويل. وهو أمر ضروري بالنسبة للأداء البيئي المستدام والناجح للمشاريع.
- وتهدف تدابير واجب اليقظة التي اتخذها بنك أفريقيا إلى :
- تحديد الآثار /المخاطر البيئية والاجتماعية والصحية والأمنية التي قد تنشأ ؛
 - تقييم مطابقة المشروع للقوانين الوطنية، ومعايير الأداء لشركة التمويل الدولية ومبادئ الاستواء وأفضل الممارسات المتعلقة بالجوانب التنظيمية والاجتماعية

- تقديم خطة عمل للتخفيف من المخاطر وتسوية حالات عدم المطابقة التي تم رصدها
- وخلال السنة المالية 2020، لم يتم تسجيل أي مخاطر مالية تتعلق بالجوانب البيئية.

II. المخاطر المتعلقة بالسندات التابعة لأجل لا محدود

3. المخاطر العامة المتعلقة بالسندات التابعة

→ مخاطر النسب :

يمكن للمخاطر المتعلقة بتطور أسعار الفائدة أن تؤثر على مردود السندات التي تكون نسبتها قابلة للمراجعة كل 5 سنوات. وبالفعل، قد يؤثر ارتفاع سعر الفائدة على انخفاض قيمة السندات المملوكة.

→ مخاطر التخلف عن التسديد

يمكن للسندات موضوع مذكرة العملية هذه أن تشمل مخاطر بعدم الوفاء بالتزاماتها التعاقدية تجاه حاملي السندات، وتتمثل هذه المخاطر في عدم أداء القسائم وعدم تسديد المبلغ الأصلي.

4. المخاطر الخاصة بالسندات التابعة لا محدودة الأجل

لا تعتبر عوامل المخاطر المحددة أدناه شاملة ويمكن ألا تغطي كافة المخاطر التي يمكن أن تحيط باستثمار في السندات التابعة لأجل لا محدود.

ويتم لفت انتباه المستثمرين المحتملين الذين من شأنهم الاكتتاب في السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذه المذكرة إلى أن الاستثمار في هذا النوع من السندات يخضع للمخاطر الأساسية التالية :

- **المخاطر المرتبطة بإدراج أداة جديدة في السوق المالية المغربية :** تعتبر السندات التابعة لأجل لا محدود طبقا للمعايير الدولية للجنة بازل ودورية رقم 14/G/2013 لبنك المغرب كأدوات الأموال الذاتية الإضافية. ويتم إصدار هذه الأدوات بشكل منتظم من طرف البنوك الدولية، لكنها تبقى حديثة أمام بعض المستثمرين المغاربة. ويتعين على كل مستثمر محتمل تحديد التوافق بين هذا الاستثمار مع مراعاة ظروفه الخاصة ويجب عليه التوفر على الموارد المالية والسيولات اللازمة لتحمل المخاطر المتعلقة بمثل هذا التوظيف، بما في ذلك إمكانية انخفاض القيمة الاسمية لهذه السندات (انظر المخاطر المتعلقة بانخفاض القيمة الاسمية للسندات أدناه) وكذا إمكانية إلغاء أداء مبلغ الفوائد (انظر المخاطر المتعلقة بإمكانية إلغاء أداء مبلغ الفوائد أدناه)؛

- **المخاطر المرتبطة بالطابع المعقد للأداة المالية :** تعتبر السندات موضوع هذا الإصدار أدوات معقدة باعتبار أن عمليات pay-off « المرتبطة بها لا يمكن توقعها بالكامل. فالمصدر له كامل التصرف لإلغاء أداء الفوائد لمدة غير محددة وعلى أساس غير تراكمي. كما يمكن خفض القيمة الاسمية للسندات في حالة بلوغ عتبة الإطلاق. من ناحية أخرى يمكن رفع القيمة الاسمية لكن شريطة موافقة بنك المغرب. وأخيرا يمكن الرفع من القسيمة حسب التصرف الكامل للمصدر ولا توجد أية آلية محددة لتفعيله. هذا ما يؤدي إلى القول بأن التدفقات المالية للسندات هي صعبة التوقع. فهذه التوقعات تستلزم عدة فرضيات ومعايير (الصحة المالية للمصدر، المستوى التوقعي للنسب الاحترازية، السندات والالتزامات الأخرى للمصدر...) . وبالتالي فإن طبيعة هذه السندات تجعل من عملية تدبيرها ولا سيما تجميعها أمرا معقدا ؛

- **المخاطر المرتبطة بالطابع اللامحدود لهذه السندات :** يتم إصدار السندات التابعة لأجل لا محدود لأجل غير محدود وبالتالي لا يمكن القيام بتسديد رأس المال إلا بمبادرة من المصدر وبعد موافقة قبلية من بنك المغرب. ولا يتم هذا التسديد إلا بعد مرور مدة 5 سنوات ابتداء من تاريخ الإصدار مع مراعاة إشعار مسبق أدناه 5 سنوات. ؛

- المخاطر المرتبطة ببند تابعة السندات : يشكل رأس المال موضوع بند تابعة السندات بحيث أنه في حالة تصفية المصدر لا يتم هذا التسديد إلا بعد تعويض جميع الدائنين ذوي الأفضلية او العاديين وبعد جميع الاقتراضات التابعة لمدة محدودة ولا محدودة بدون آليات إلغاء القسائم وامتصاص الخسائر التي تم أو يمكن إصدارها لاحقا من طرف المصدر في المغرب أو الخارج ؛
 - المخاطر المتعلقة بانخفاض القيمة الاسمية للسندات (آلية امتصاص الخسائر) كلما أصبحت نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول (CET 1) كما عرفها بنك المغرب أقل من المستوى المحدد من طرف المصدر (المحدد في 6,0% في إطار هذا المنشور وذلك طبقا لمقتضيات النشرة التقنية لبنك المغرب التي تحدد إجراءات تطبيق الدورية رقم 14/G/2013 المتعلقة بالأموال الذاتية لمؤسسات الائتمان) على أساس فردي وموحد، يتم تخفيض السندات بالمبلغ الذي يوافق الفرق بين الأموال الذاتية الأساسية من الفئة 1 النظرية التي تسمح ببلوغ نسبة 6,0% من نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول CET 1 والأموال الذاتية الفعلية CET 1.
 - وسيتيم حساب الفوائد على أساس القيمة الاسمية التي تخضع لتعديل كما تم تعريفه في آلية امتصاص الخسائر.
 - بيد أنه بعد انخفاض محتمل للقيمة الاسمية للسندات وإذا تحسنت الوضعية المالية للمصدر التي تطلبت هذا الانخفاض في القيمة، يمكن لبنك أفريقيا أن يطلق فورا بعد موافقة قبلية لبنك المغرب آلية رفع القيمة الاسمية التي شكلت موضوع خفض القيمة بشكل كلي أو جزئي . ويسهر بنك أفريقيا بشكل دائم على احترام المعايير الدولية للجنة بازل والتعليمات التنظيمية لبنك المغرب. ولهذا الغرض، تتوفر المجموعة على سياسة لتوجيه المخاطر التنظيمية تسمح ب :
 - ✓ تتوفر على قاعدة مالية تسمح بمواجهة كافة تعهداته ؛
 - ✓ احترام كافة النسب التنظيمية التي يأمر بها بنك المغرب ؛
 - ✓ تشكيل فراش إضافي من الأموال الذاتية تسمح بامتصاص الأزمات واختبارات الضغط التنظيمية والداخلية وضمان احترام العتبات ما بعد اختبارات الضغط، أي :
 - نسبة على الأموال الذاتية من المستوى 1 تساوي على الأقل 9,0% ؛
 - نسبة على الأموال الذاتية الأساسية من المستوى 1 ومن المستوى 2 تساوي على الأقل 12,0% .
 - ✓ الاستجابة لمتطلبات المؤسسة الوصية على تقنين القطاع في مجال نسبة الملاءة (إصدارات نصف سنوية من الدعامة III موجّهة لضمان شفافية الإفصاح المالي : تفصيل النسب الاحترازية، تشكيل الأموال الذاتية التنظيمية، توزيع المخاطر المرجحة) .
- إلى غاية 31 دجنبر 2020، تتوزع النسب الاحترازية⁸ لبنك أفريقيا كما يلي :

نسبة الدعامة 1 (على الأقل 9%)	9,90%	9,00%
نسبة الملاءة (على الأقل 12%)	15,20%	12,30%

المصدر : بنك أفريقيا

- المخاطر المرتبطة بإمكانية إلغاء أداء مبلغ الفوائد : يخضع المستثمر لمخاطر إلغاء أداء مبلغ الفوائد (كليا أو جزئيا) بالنسبة لمدة غير محددة وعلى أساس غير تراكمي. ويبقى قرار هذا الإلغاء حسب تصرف المصدر وبعد موافقة قبلية من بنك المغرب. وذلك من أجل مواجهة التزاماته.

⁸. يتم تقديم النسب الاحترازية في الوثيقة المرجعية لبنك أفريقيا المتعلقة بالسنة المالية 2020 والمسجلة من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 23 يوليوز 2021 تحت المرجع EN/EM/012/2021

عوامل المخاطر المؤثرة على نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول CET 1: يمكن أن ينتج تراجع نسبة CET 1 كما عرفها بنك المغرب إلى مستوى يقل عن 6,0% مما يترتب عنه انخفاض في القيمة الاسمية للسندات عن عدة عوامل نذكر منها خصوصا :

- ✓ تحقيق خسائر مهمة إثر ارتفاع محتمل في وقوع المخاطر أو تطور مادي كبير في محيط أسعار الفائدة ؛
- ✓ إدخال معايير محاسبية جديدة ؛
- ✓ دخول حيز التنفيذ لمتطلبات تنظيمية جديدة.

في حالة وقوع عامل أو عدة عوامل للمخاطر، لا يمكن أن يتراجع مستوى نسبة CET 1 إلا في حالة لم يتخذ التجاري وفانك ومساهميته كافة التدابير التصحيحية التي تمكن من احترام كافة النسب التنظيمية التي يتطلبها بنك المغرب وهي : حد أدنى من نسبة CET 1 9,0% و نسبة ملاءة دنيا قدرها 12,0%.

المخاطر المتعلقة بالسيولة وتداول السندات : لا تنسجم السندات موضوع هذه المذكرة بحكم تعقيدها مع متطلبات المستثمرين غير المؤهلين. وهكذا، فإن تداول هذه السندات يقتصر حصريا على المستثمرين المؤهلين حتى في السوق الثانوية. ويمكن لهذا الحصر أن يخفف سيولة السندات موضوع هذا الإصدار مقارنة مع سندات أخرى يكون تداولها غير محصور.

المخاطر المتعلقة بتوفر المصدر على عدة خيارات : تتضمن السندات موضوع هذه المذكرة عدة خيارات لفائدة المصدر وهي :

- ✓ خيار التسديد المسبق ؛
- ✓ خيار خفض أو رفع القيمة الاسمية للسندات ؛
- ✓ خيار إلغاء أداء مبلغ الفوائد.

يتعين على كل مستثمر محتمل أن يراعي هذه الخيارات من أجل استثماره وفق أهدافه وإكراهاته الخاصة، كما يتعين على المصدر إدراج خياراته في مقترحه لتقديم المناقصة وكذا في تحديد القيمة العادلة للسندات.

المخاطر المرتبطة باستدانة إضافية : يمكن للمصدر أن يقوم لاحقا بإصدار ديون أخرى لها رتبة تساوي أو تفوق السندات موضوع هذا المنشور. وتأتي مثل هذه الإصدارات لتخفيض المبلغ القابل للاسترداد من طرف حاملي هذه السندات في حالة تصفية الشركة المصدرة.

تنبيه

لا تمثل المعلومات الواردة أعلاه سوى جزء من المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 4 غشت 2021 تحت المرجع **VI/EM/016/2021** .
وتوصي الهيئة المغربية لسوق الرساميل بقراءة المنشور كاملا والموضوع رهن إشارة العموم باللغة الفرنسية